S/PV.7940

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٤٠

الثلاثاء، ١٦ أيار/مايو ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوكرانيا	السيد فيترينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد إنتشوستي جوردان
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	فرنسا	السيدة أودوار
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩).

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2017/387)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1713909 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩).

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2017/387)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيدة نيلا كوبوروفيتش، وزيرة العدل في جمهورية صربيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فلورا تشيتاكو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/387، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تانين.

السيد تانين (تكلم بالإنكليزية): معروض على المجلس تقرير الأمين العام (S/2017/387) الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٧. حدث الكثير منذ انتهت الفترة المشمولة بالتقرير في ١٥ نيسان/أبريل، وسوف أتشاطر الوقائع الرئيسية وبعض الملاحظات عن أحدث التطورات.

شهد الربع الأخير توترات وهشاشة متقلبة؛ غير أن الحالة تظل مستقرة بوجه عام. وجرى تجنب التصعيد في العديد من الحالات نتيجة للتدخلات الدبلوماسية الخارجية، ولكن المستوى اللازم من الثقة في بريشتينا وبلغراد تناقص بقدر أكبر جراء عدد من التصريحات التحريضية وغير المسؤولة. تبادل الجانبان مرارا الاتهام بالاستفزاز بينما تتطلب عملية تطبيع العلاقات التعاون.

وكان قرار الدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة في كوسوفو في حزيران/يونيه في أعقاب انهيار الائتلاف الحاكم والاتفاقات التي أبرمت بشق الأنفس في عام ٢٠١٤ تطورا هاما. وقد ترسم نتيجة الانتخابات مستقبلا مختلفا لكوسوفو. وستظل الحكومة المقبلة، بغض النظر عن تكوينها، تواجه العديد من التحديات الملحة. توفر الانتخابات فرصا لتجديد الإرادة والتوجيه السياسيين، فضلا عن زيادة التنوع في القيادة والتمثيل – مثلا زيادة الانخراط مع الشباب.

ويتعين على أن أعرب عن الصدمة، التي يتقاسمها كثيرون في كوسوفو، إزاء الهجوم في عطلة نهاية الأسبوع الماضي على أربانا زارا، وهو شخصية إعلامية بارزة دخلت مؤخرا أوساط السياسات الانتخابية. وبغض النظر عن دوافع مرتكبيه، لا يسعني بما فيه الكفاية التشديد على أهمية التحقيق السريع والكامل، مع وقوع هذا الحادث المروع في بداية الحملة السياسية.

ومن مسؤوليتي أن أبلغ المجلس بالتقدم المحرز والتحديات المتبقية، وتحديد الأخطار وتمحيص تعقيدات الحالة الراهنة. من المهم ملاحظة أن النزاع بشأن جدار ميتروفيتشا جرت تسويته سلميا من خلال المفاوضات، وأن التصميم الأولي لتشكيل جيش كوسوفو عن طريق التعديلات التشريعية قد هدأ. بيد

أن العلاقات بين بريشتينا وبلغراد لا تزال غير مريحة. تواتر الدورات الانتخابية جزء من سلسلة متصلة من تشتيت الانتباه غير المفيد لتعزيز الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي أو تنفيذ اتفاقاته الرئيسية، مثل رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو.

وعملياً، فقد توقف الحوار منذ بضعة أشهر، ومن الأهمية بمكان أن يستأنف.

وإلى جانب التقدم المحدود المحرز في عملية الحوار، عادت وسائط الإعلام الجماهيري خلال الفترة المشمولة بالتقرير، للأسف، إلى رفع شعارات التعصب والشعارات القومية – الإثنية. وينبغي متابعة هذا التوجه عن كثب لأن المسألة تبعث على القلق العميق. وعوضاً عن الاستفاضة في توضيح هذا التوجه، أود أن أستعرض ما سمعناه من مختلف القادة خلال هذه الفترة.

فيما يتعلق بمطالبة صربيا بأن تسلمها فرنسا راموش هاراديناي، زعيم الحزب السياسي المعروف بالتحالف من أجل مستقبل كوسوفو، وذلك استباقاً لقرار السلطات الفرنسية في هذا الشأن، فقد اتخذت جمعية كوسوفو، في ٩ آذار/مارس، قراراً يدعو إلى تعليق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي مع بلغراد ريثما يتم الإفراج عن السيد هاراديناي. ونأمل أن يُلغى القرار الآن.

وفي مقابلة تلفزيونية في أوائل نيسان/أبريل، حذر عضو الجمعية البارز داوت هاراديناي، شقيق راموش هاراديناي، مما وصفه بـ ”كوسوفو نظيفة عرقيا“ إن صدر حكم السلطات القضائية في فرنسا لصالح تسليم شقيقه إلى صربيا. ولدى عودته إلى كوسوفو في ٢٧ نيسان/أبريل، وصف راموش هاراديناي شخصياً مطالبة صربيا بتسليمه بأنها ”دعوة للحرب“، مشيراً إلى ”العدو، صربيا“ ومحذراً بقوله ”سنفعل بهم أسوأ بكثير مما كنا نفعله آنذاك“، في إشارة إلى ذروة الحرب في عام ١٩٩٩.

فما كان من الرئيس الصربي المنتهية ولايته نيكوليتش إلا أن وصفه بـ ”الكلب المسعور الذي ولغ في لحم البشر“.

وهذه التصريحات كان لها أثرها المباشر والسلبي على المناخ العام بين المجتمعات المحلية في كوسوفو. فهل هذه تصريحات مسؤولة؟ هذا التحريض على الكراهية يخرج عن نطاق الخطاب السياسي المتحضر. وهذا يأخذنا إلى وضع، كما قيل، يحترق فيه العقل في لهيب السلوك غير المسؤول الذي لا داعي له. وثمة مسألة أخرى استرعت الكثير من الاهتمام، وأعني مسألة الاتحادات الإقليمية ودون الإقليمية إذا ما توقف توسيع الاتحاد الأوروبي. ومرة أخرى، سأبلغ المجلس بما سمعناه من قيادات مختلفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

في مقابلة أجريت في منتصف نيسان/أبريل، قال رئيس وزراء ألبانيا، إدي راما،

”الجميع يود أن يلتحق بالاتحاد الكبير. ولكن إن لم يكن هناك أمل، لا رؤية، لا مكان، يمكن أن يفضي ذلك، بالطبع، إلى إنشاء اتحادات صغرى“.

وقد انتهز سياسيون آخرون الفرصة فحولوا هذه التصريحات إلى تعبير عن نوايا قومية. فقال الرئيس هاشم ثاتشي،

”إذا استمر الاتحاد الأوروبي في تأخير البت والنهج غير الواضح... فإن جميع الألبان في المنطقة سيعيشون في دولة موحدة واحدة من أجل المضي قدماً في الاندماج في الأسرة الأوروبية“.

وذهب رئيس المجلس الوطني الصربي للألبان إلى القول:

”حانت الآن لحظة حاسمة لألبانيا وكوسوفو لكي نوضح لصربيا أن هذا الجزء من ألبانيا يجب ألا يُمس“

مشيراً إلى البلديات المختلطة الأعراق في جنوب صربيا.

ورداً على ذلك، قال الوزير الصربي الكسندر فولين إن ألبانيا الكبرى ”لا يمكن تحقيقها إلا من خلال حرب بلقان كبرى“. وقال كذلك،

”يجب أن يدرك الألبان أن عليهم أن يخوضوا حروبهم الخاصة وأنهم سيدفعون ثمن الحروب التي يسعى هاراديناي إلى شنها من رؤوس أطفالهم“.

وأياً ما كانت النية الحقيقية وراء هذه التصريحات، فقد تحولت بعض القضايا من نقاش أكاديمي أو شبه أكاديمي إلى المستوى السياسي. ومثل هذه الإيحاءات قد تثير المخاوف والتوترات وتؤدي إلى ما هو أسوأ بكثير. وينبغي أن نطرح السؤال التالي، هل لمثل هذا الخطاب مكان في عام ٢٠١٧؟ وأي شيء يمكن أن يستخلصه أي شخص، ألبانياً كان أو صربياً، من هذه التصريحات؟ مثل هذه اللغة وهذا التفكير تنتج عنهما آثار ملموسة على أرض الواقع.

لقد كان هناك عدد مشهود من الحوادث الأمنية تركز معظمها قى مدينة ميتروفيتشا، بما فيها اعتداءات على الأشخاص، واستخدمت في بعضها الأسلحة. وبموجب الاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها بوساطة من الاتحاد الأوروبي، كان التطور الإيجابي المتوقع منذ فترة طويلة الافتتاح المنتظر للجسر الرئيسي للمدينة أمام حركة مرور السيارات. ومع ذلك، في ظل المناخ الحالي، اختلطت التوقعات بالقلق والخوف، بدلا من التفاؤل.

ولا تزال المشاركة البناءة ممكنة، ونحن نشهد هذه الحقيقة على الأرض كل يوم. وقد واصلت عقد الاجتماعات مع قادة البلديات والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء كوسوفو. وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة، أتيحت لي الفرصة للاجتماع والتحدث مع رؤساء البلديات في غيلان/غنيلاني وبريشتينا وشمال ميتروفيتشا وجنوبها. وقد شهدت التزاما حقيقيا منهم بتعزيز التعاون بين المجتمعات المحلية وحل القضايا ذات الأهمية في الحياة اليومية وتلبية احتياجات السكان. لم أواجه بخطاب سياسي، بل بعمل جاد يهدف إلى بناء مجتمع متسامح وشامل للجميع.

ويشجعنا بوجه خاص إنشاء جمعيات لأسر المفقودين من ألبان كوسو وصرب كوسوفو بمركز موارد مشترك. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، يجمع المركز أسر المفقودين معا للتشجيع على الحوار وبذل الجهود المشتركة. وقضية الأشخاص المفقودين جرح مفتوح يثبط المصالحة المجتمعية، ولكنني فوجئت بروح الوحدة في المركز الذي يدعو إلى تحسين أداء السياسيين والمؤسسات العامة في بلغراد وبريشتينا من أجل الرد على تساؤلات أولئك الذين عانوا من طول انتظار الرد عليها.

وفي ١٥ آذار/مارس، استضافت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يوماً عالمياً مفتوحاً للمرأة والسلام والأمن، وجهت الدعوة لحضوره إلى أكثر من ١٠٠ من الشخصيات البارزة والصحفيين والقيادات السياسية وقادة المجتمع المدني. وتناول النقاش دور المرأة في المصالحة المجتمعية. وألقت عاطفة يحي أغا، الرئيسة السابقة لكوسوفو، الكلمة الرئيسية في هذا الحدث. وقد أعجبنا كثيراً بتنوع أطياف المشاركين والطريقة البناءة التي أبدوا من خلالها الاستعداد والقدرة على مناقشة القضايا الصعبة. وسنواصل دعم المرأة التي تتخذ مواقف شجاعة لتشكيل مستقبل أفضل لكوسوفو.

وفضلاً عن ذلك، عملت البعثة على تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، مع التركيز على الشباب. وفي ١١ أيار/مايو، استضافت البعثة في كوسوفو الحلقة الثانية في سلسلة اجتماعات بعنوان ”قصص من الجانب الآخر“، تجمع بين الشباب من مجتمعات كوسوفو المتنوعة. وبتحديد منظورهم المشترك، فإنهم يخرجون بأفكار جديدة لمعالجة المشاكل الاجتماعية الحالية في كوسوفو.

وأود أن أنوه بصفة خاصة بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في كوسوفو بهدف تنشيط مجلس التنفيذ والرصد المعني بحماية التراث الثقافي الذي استأنف عمله خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعد توقف طويل. وهذه الآلية مهمة لتنفيذ قانون مناطق الحماية الخاصة، وتمثل منبراً لمناقشة نطاق كامل من المسائل في مجال حماية التراث الثقافي.

ومن بين هذه المسائل استمرار عرقلة سلطات ديشاني تنفيذ قرار المحكمة الدستورية لكوسوفو بشأن الممتلكات التابعة لدير فيسوكي ديشاني الأرثوذكسي. وما زال يتعين على السلطات المركزية إلغاء إجراءات خصخصة الأراضي المتنازع عليها سابقا، على الرغم من القرار القانوني الواضح الصادر عن المحكمة العليا في كوسوفو.

إن تحسين الحالة في كوسوفو والمنطقة يتطلب وجود قيادات تتجاوز الانقسامات الإثنية – القومية عوضاً عن تأجيجها. والتغلب على تلك التحديات المدمرة ينبغي أن يتم في إطار الروح الأوروبية التي تصبو إليها كل الأطراف الفاعلة الإقليمية. ويحدوني الأمل في أن يتسنى لأعضاء هذا المجلس مواصلة استخدام نفوذهم الكبير لتشجيع المؤسسات الديمقراطية على تلبية الاحتياجات الفعلية للشعب وتشجيع الزعماء في بلغراد وبريشتينا على المضي قدماً في الحوار التطلعي، لما يحقق مصلحتهم والمصالح المشتركة الحقيقية لمواطنيهم.

إن بعثتنا تواصل العمل على دعم تلك الغايات بكل الوسائل المتاحة وبشراكة وتعاون كاملين مع الشركاء المحليين والدوليين. وتظل سلطة هذا المجلس ضرورية بصورة مطلقة لكفالة المساءلة والاعتراف بالقيادات التي تعي أن نجاحها السياسي يقاس برفاه مواطنيها.

وأغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لكي أشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم المستمر لبعثتنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد تانين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثلة صربيا.

السيدة كوبوروفيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للسيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على انخراطه في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، كما أشكر أعضاء هذا المجلس على الاهتمام الذي يولونه لهذه المسألة. وأود أن أشدد على ضرورة الاستمرار في عقد اجتماعات المجلس بشأن هذا الموضوع كل ثلاثة أشهر، فهذا يساعد علي تهيئة الظروف المؤاتية لتنفيذ ولاية البعثة دون عوائق ودعم الحوار بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي.

وصربيا تولي اهتماماً خاصاً لعمل بعثة الأمم المتحدة وترى أن هذه البعثة تحتاج إلى مزيد من الموظفين والتمويل كيما يمكنها أن تلبي كل الاحتياجات المتصلة بتنفيذ ولايتها. وفي الوقت نفسه، فإننا ندرك أن البعثة تعمل في بيئة غير ودية، بل كثيراً ما تواجه بعداء الجالية الألبانية. وبهذه الملامح نتفهم مساعي بعثة الأمم المتحدة لتصوير الحالة على أرض الواقع بعبارات أكثر اعتدالاً، والامتناع عن إجراء تقييمات ستتضمن حتماً انتقادات لاذعة لبريشتينا، مما قد يؤدي بدوره إلى نتائج خاطئة ومبسطة بشكل مفرط.

وعلى الرغم من التحديات العديدة، تواصل صربيا المشاركة في الحوار بطريقة بناءة ومسؤولة ومكرسة، بهدف معالجة المسائل المعلقة في إطار مركز محايد، مما يسهم في استقرار الحالة وتهيئة الظروف المثالية لتيسير عضوية الاتحاد الأوروبي لدول غرب البلقان. ومعاملة بريشتينا للحوار وعملية تطبيع العلاقات كوسيلة لابتزاز الصرب وشركائهم الأوروبيين أمر غير مقبول. وقد بلغ هذا الموقف ذروته في أوائل آذار/مارس، عندما

اتخذت جمعيتها قراراً بتعليق الحوار وربطه بحكم الأمر الواقع بمصير شخص واحد اتهم بارتكاب أفظع الجرائم. وأعقب ذلك تهديدات علنية من القادة السياسيين الألبان الإقليميين بإعادة رسم الحدود وإنشاء ما يسمى بـ”ألبانيا الكبرى“، ما لم يتم تلبية طموحاتهم المتعلقة بالاندماج الأوروبي على وجه السرعة.

وعلى الرغم من أن الاتفاق المتعلق بإنشاء جمعية/رابطة البلديات الصربية في كوسوفو يشكل أهم جزء في الاتفاق الأول للمبادئ المنظمة لتطبيع العلاقات، وهي مسألة أساسية لبقاء الصرب في كوسوفو وميتوهيا، لم يحرز أي تقدم ملموس بشأن هذه المسألة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولن تحل المشكلة بانتقادات عامة متفرقة لبريشتينا في الغرب. ولا بد أن نسمع الصوت الموحد لشركائنا الأوروبيين وأصوات أعضاء مجلس الأمن مطالبة بريشتينا بأن تفي على وجه السرعة بإنشاء جمعية/رابطة البلديات الصربية في كوسوفو. وبالمثل، تشدد جمهورية صربيا على أهمية عقد اجتماعات فصلية للمجلس لتوجيه رسالة إلى كلا الجانبين، وعلى الأخص بريشتينا، مفادها أن الاتفاقات ليست، ولا يمكن أن تكون حبراً على ورق. فالكلمات الجوفاء لم تعد كافية؛ ويجب أن تعقبها أعمال محددة.

وصربيا ملتزمة حقا بالحفاظ على السلام. واهتمامها الأساسي ينصب على إنقاذ الأرواح وحماية ممتلكات جميع المقيمين في المقاطعة، وتمكين النازحين من العودة المستدامة. وللأسف، يجب أن نلاحظ أن الحالة الراهنة في كوسوفو وميتوهيا غير مناسبة تماما في هذا الصدد – وتلك حقيقة تؤكدها تقارير الأمين العام أيضاً. وغياب الاستجابة المنهجية السليمة لدى مؤسسات بريشتينا إزاء المشاكل المتعددة التي تواجهها المجتمعات غير الألبانية، فضلاً عن الحملة المكثفة المناهضة للصرب، قد أسهم في استمرار الهجمات ذات الدوافع العرقية ضد الصرب. ومن الأمثلة الدالة على ذلك التهديد المروع مؤخرا من جانب داوت هاراديناي، العضو في جمعية كوسوفو من حزب من أجل مستقبل كوسوفو المعارض، بأنه لن يبقى صربياً واحداً حياً في كوسوفو وميتوهيا إذا كانت نتائج الإجراءات ضد شقيقه راموش هاراديناي ضد رغبات الألبان. وكان رد السيد تانين على تلك التصريحات جدير بالثناء. وعلاوة على ذلك، يجب ألا يظل نظام العدالة في كوسوفو وميتوهيا صامتين في مواجهة خطاب الكراهية والتهديدات الجديدة المتعلقة بالتطهير العرقي للصرب الباقين.

ولا يمكن أن تكون هناك مصالحة حقيقية دون محاكمة جميع الجرائم، بلا استثناء، وما لم يكن هناك استعداد لمساءلة مرتكبيها مهما رتبتهم. والواقع أن قاتلاً واحداً لأي من الصرب الألف الذين قتلوا منذ نهاية النزاع لم يُدن بحكم قانوني واجب النفاذ. ولا يمكن أن يكون هذا هو الطريق إلى مصالحة حقيقية؛ فهو لا يؤدي إلا إلى صورة زائفة للمصالحة، وفقاً لتوجيهات مروجي مشروع كوسوفو.

ولا يجوز السماح بالإفلات من العقاب على الجرائم أو التسامح معه. وعلى عضوية الأمم المتحدة برمتها أن تبين أن القانون والعدالة فوق السياسات وأن جميع الضحايا متساوون. ولهذا السبب تحديداً، فإننا نعتبر قرار محكمة كولمار الفرنسية برفض تسليم راموش هاراديناي – الرجل الذي يشتبه في ارتكابه أخطر جرائم الحرب – هو قرار مخزٍ وغير قانوني ومشين. فلم تقدم المحكمة أي أدلة تثبت عدم تلبية متطلبات الاتفاقية الأوروبية بشأن تسليم المجرمين لعام ١٩٥٧، التي صدقت عليها فرنسا وصربيا. وقرار المحكمة يشكل انتهاكاً للمبادئ العالمية للقانون الدولي المتعلقة بمنع الإفلات من العقاب على جرائم الحرب، في حين أن ادعاءها أن تسليم راموش هاراديناي إلى صربيا سيكون له عواقب وخيمة للغاية بالنسبة له، وهو أمر غير مقبول ولا أساس له من الصحة.

إن الجرائم الشنيعة والفظائع المرتكبة ضد المدنيين الصرب، وكذلك ضد الألبان غير الموالين، التي ارتكبها جيش تحرير

كوسوفو الإرهابي، وكان راموش هاراديناي أحد قادته، تبدو مخيفة، على أقل تقدير. والشهادات بشأن حالات الاغتصاب الوحشية والمتكررة والتعذيب والضرب والقتل بلا رحمة من جانب أعضاء جيش تحرير كوسوفو تبدو صادمة. وكل من يعتقد أن قرار المحكمة الفرنسية انتصار لألبان كوسوفو وميتوهيا مخطئ. فليس هم المنتصرون، بل الجريمة، وليست لنا الهزيمة، بل للقانون والعدالة. ومن أجل الضحايا، من واجبنا الأخلاقي أن نواصل كفاحنا من أجل العدالة والحقيقة. ولن نستسلم. فضحايانا ليسوا أقل قيمة.

غير أن الرسالة التي يبعث بها ذلك القرار ذي الدوافع السياسية وأولئك الذين رحبوا بالمجرم راموش هاراديناي في بريشتينا بالألعاب النارية هي أن قتل الصرب لا يعاقب عليه ولا ينبغي معاقبة فاعله. وعلى الزعماء السياسيين الألبان في بريشتينا أن يفهموا أخيراً أن معاقبة مجرمي الحرب جزء من عملية تطبيع العلاقات، وأن مساندة رجل يشتبه في ارتكابه جرائم ضد الصرب والغجر، وكذلك ضد مواطنيه، إنما يؤدي إلى توسيع الهوة بين الأعراق في كوسوفو وميتوهيا، وتقويض سيادة القانون والديمقراطية لسكان المقاطعة.

وكما لو كانت الجرائم المرتكبة في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ غير كافية، فإن راموش هاراديناي ما زال يوجه تهديدات جديدة – بالاستيلاء على أراضي صربيا وإعادة كتابة دستورها بالقوة. وعلاوة على ذلك، فإنه يعد بأنه ما لم تقدم الولايات المتحدة يد المساعدة، سينهي الألبان العمل بأنفسهم.

وأود أن أذكر بأن كل شيء في كوسوفو وميتوهيا بدأ مع الأكاذيب التي رواها أشخاص مثل وليام ووكر؛ واليوم لا يكلف نفسه عناء إخفاء ارتباطه الشديد بتطلعات ومشاريع ألبانيا الكبرى. كما يعرف عنه معارضته للدوائر المتخصصة، التي أنشئت لمحاكمة الجرائم التي ارتكبها ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وافقت، بموجب اتفاق ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، على نشر ٢٠٠٠ فرد تابعين لبعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على جزء من إقليمها، كوسوفو وميتوهيا. وصلاحية الاتفاق أمر أكده القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨)، المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وقد أوفت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بجميع التزاماتها بموجب القرار والاتفاق. غير أن وليام ووكر، الذي ترأس بعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وكان ملزما، بوصفه مسؤولا تابعا للمنظمة، بالتصرف بموضوعية وحياد، أساء استغلال ولايته وبعثة المنظمة من أجل تعزيز الأهداف التي تم الكشف عنها مؤخرا وشملت إنشاء كوسوفو وألبانيا الكبرى المستقلة.

إن بعثة التحقق برئاسة وليام ووكر لم تتصرف أبدا بكامل قدراتها، وتم سحب جميع محققيها بناء على قراره المؤرخ في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٩، مباشرة قبل العدوان على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

إن عدم إنجاز بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بموجب الاتفاق المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الضغوط التي مورست على هيلانا رانتا لتكييف استنتاجاتها في مجال الأدلة الجنائية مع رغبات وليام ووكر، وإرسال تقرير كاذب بشأن مذبحة المدنيين المزعومة التي ارتكبت في قرية راتشاك أمور بالغة الدلالة، وبخاصة في سياق التصريحات التي أدلى بها مؤخرا وليام ووكر بشأن مشروع إنشاء ألبانيا الكبرى. إنها تبين بوضوح أنه تصرف بطريقة أساء بها استغلال ولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن المنطلق نفسه، ينتهك القرار ١٢٠٣ (١٩٩٨).

وفي هذا السياق، لا يمكن وصف الدور الذي اضطلع به وليام ووكر إلا باعتباره إساءة استغلال لمنصبه في منظمة دولية

محترمة مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتهيئة الظروف السياسية من أجل اتخاذ قرار بشأن العدوان على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما أكد هذا بيان فيكتوريا نونلاند مؤخرا بما يفيد بأن الولايات المتحدة استثمرت في استقلال كوسوفو على مدى ٢٠ سنة.

إن تصرفات وليام ووكر واستخدام القوة المسلحة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ليست سوى انتهاك صارخ للمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ الامتناع عن التهديد باستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة، وانتهاك للحكم الآمر من المادة ٥٣ من ميثاق الأمم المتحدة بأنه لا يجوز القيام بأي عمل من أعمال القمع بمقتضى التنظيمات والوكالات الإقليمية، التي تشمل منظمة حلف شمال الأطلسي، أو على يدها بغير إذن مجلس الأمن.

وقد اتخذ القرار باستخدام القوة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ونفذ بغير إذن مجلس الأمن من جانب نفس تلك البلدان التي تواصل حتى اليوم الدعوة إلى الاعتراف باستقلال كوسوفو. ومن ثم انتهكت الحقوق السيادية لصربيا، وتعرضت سلطة المجلس في أدائه لواجبه الرئيسي في صون السلم والأمن للتقويض.

لقد جاء القرار غير القانوني بشأن العدوان على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أساسا نتيجة لتقرير وليام ووكر، على الرغم من وجود كارثة إنسانية ولا أي اضطهاد لألبان كوسوفو وميتوهيا في الإقليم في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. فعلى سبيل المثال، عندما كان وليام ووكر يترأس بعثة التحقق، ذكرت رسالة موجهة من وزارة الخارجية الألمانية مؤرخة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إلى محكمة فير ترارير أن عمليات قوات الأمن اليوغوسلافية والصربية ليست موجهة ضد ألبان كوسوفو كمجموعة عرقية بل ضد المعارضين المتشددين وأتباعهم المزعومين.

ولم يكن الموقف بشأن التدخل الإنساني المزعوم في كوسوفو وميتوهيا موقف مجلس الأمن أو أي هيئة أخرى موثوقة. الوقائع التي استند إليها التقييم بأن التدخل العسكري كان مطلوبا في ذلك الوقت كانت متناقضة ومصممة بحيث تناسب احتياجات منظمة حلف شمال الأطلسي، بهدف شن عدوان مسلح ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. التذرع بالتدخل الإنساني كأساس لاستخدام القوة المسلحة يتناقض تناقضا حادا مع ممارسة محكمة العدل الدولية – على سبيل المثال، قضية الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا وضدها – ووثائق أخرى وضعت تحت رعاية الأمم المتحدة. وحقيقة أن ما يسمى بالتدخل الإنساني لم يصبح أبدا جزءا من القانون الدولي أوضحته، ضمن وثائق أخرى، نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، الذي أكد في الفقرة ٧٩ على،

”أن أحكام الميثاق ذات الصلة كافية للتصدي لكامل نطاق التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان“،

وأكد كذلك

”من جديد سلطة مجلس الأمن التي تخوله اتخاذ إجراءات قسرية لصون واستعادة السلام والأمن الدوليين“،

وأكد

”أهمية التصرف وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه“.

لقد أسفر العدوان على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن دمار واسع النطاق وخسائر في الأرواح وطرد عدد كبير من الصرب وغيرهم من غير الألبان من إقليم كوسوفو وميتوهيا. توفر الوقائع أدلة كافية اليوم على أن العمل ضد صربيا كان مخططا له ومحسوبا ولم يكن يهدف إلى تحقيق العدالة الدولية.

إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يشكل، ولا يمكن أن يشكل، موافقة على استخدام القوة المسلحة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بعد استخدامها، ولا يمكنه تغيير التوصيف القانوني لتدخل منظمة حلف شمال الأطلسي بوصفه عدوانا. هذا القرار، كما ذكرت محكمة العدل الدولية في فتواها بشأن بشأن توافق إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد مع القانون الدولي (انظر A/64/881)، جزء من القانون الدولي، شأن اللائحة رقم ١/٢٠٠٩ لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي تحدد أن كوسوفو وميتوهيا إقليم يقع داخل جمهورية صربيا يخضع للإدارة الدولية.

من الواضح أن حقوق الإنسان لغير الألبان لا تزال تتعرض للتهديد بصورة منهجية في جميع أنحاء كوسوفو وميتوهيا. تقدم حوادث عديدة أدلة وافرة على أن الأمن في كوسوفو وميتوهيا لا يزال غير مستقرة ورهنا بتصعيد العنف. وكقاعدة، فإن العائدين إلى المجتمعات المحلية المختلطة عرقيا هم أشد الفئات ضعفا. ينبغي إيلاء هذه المسألة اهتمام أكبر في تقارير الأمين العام. وفي المتوسط، تسجل كل شهر ما بين ١٠ إلى ١٥ هجمة ذات دوافع عرقية، تليها حملة تخويف ماثلة على الدوام ضد الصرب. ولم يعاقب بعد أي من الجناة. واسمحوا لي أن أذكر فقط احتجاج من جانب مجموعة من الألبان في قرية ليوبوتزدا، قرب إستوك، التي عادت إليها مؤخرا ١٣ أسرة صربية، كدليل على أن كوسوفو وميتوهيا لا يزال أمامها شوط طويل تقطعه قبل أن تصبح مجتمعا متعدد الأعراق تجري فيه معاملة جميع السكان على قدم المساواة. إن عدم وجود استجابة مؤسسية مناسبة يمثل موافقة ضمنية على استمرار هذه الممارسات، بل ودعم لها.

لا يمكن أن يكون هناك تعايش في وئام حيث يقل معدل عودة المشردين داخليا، البالغ ١,٩ في المائة فقط، عنه في أشد مناطق ما بعد انتهاء النزاع صدمة. وأودأن أذكر المجلس بأنه لا يزال هناك أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا يعيشون في وسط صربيا. وتشمل العقبات الرئيسية أمام عودتهم الهجمات المستمرة على العائدين الصرب وغيرهم من غير الألبان، ونهب وتدنيس مواقع التراث الثقافي والديني، والإجراءات الجنائية ذات الدوافع السياسية ضد المشردين داخليا، فضلا عن عدم قدرتهم على ممارسة الحق في استعادة الممتلكات.

وفي هذا السياق، من الضروري أن تعمل معا جميع الجهات الفاعلة المشاركة في حل مسألة الأشخاص المشردين داخليا لتهيئة الظروف المواتية للعودة المستدامة الطويلة الأجل دون عوائق، وهذا عنصر رئيسي من عناصر ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وفي مذكرة صدرت عقب مهمة إلى كوسوفو وميتوهيا، لاحظ مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان،

”مع القلق وجود عقبات كثيرة في كوسوفو أمام العودة الطوعية للمشردين“.

ويضيف قائلا إنه

”على الرغم من أن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب“، الذي وقعه الاتحاد الأوروبي وبريشتينا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥،

”يعيد تأكيد حق اللاجئين والمشردين في العودة وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم، ....، فإن التقدم المحرز في هذا المجال كان متواضعا للغاية.“

ويعرب المفوض عن قلقها بصفة خاصة إزاء ما يلي:

”ما أبلغ عنه من أثر سلبي للأعمال العدائية أو العنف الصارخ بدوافع عرقية على العودة الطوعية“،

وعدم وجود تصنيف من جانب الشرطة

”للجرائم المرتكبة بدوافع إثنية بوصف كذلك، .... والرصد المنهجي للحالة في هذا المجال“.

والخطر الخاص على الأمن في المقاطعة الصربية الجنوبية في الآونة الأخيرة هو اتجاه استمرار عملية عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من ميادين القتال في الشرق الأوسط وتصاعد التطرف السياسي والديني.

وصربيا تعارض بقوة إنشاء ما يسمى جيش كوسوفو، بما يخالف القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ودستور جمهورية صربيا. إن الجهود المبذولة لإنشاء ما يسمى جيش كوسوفو ما هي إلا محاولة لإثارة توترات جديدة في فترة شديدة الحساسية، تتسم بتريحات خطيرة بشأن إعادة رسم الحدود المعترف بها دوليا وإنشاء ألبانيا الكبرى، وهي فكرة كنا نعتقد أنها تعود إلى الماضي المظلم لهذا الجزء من غرب البلقان أثناء الحرب العالمية الثانية.

واسترشادا بمصالح الاستقرار الإقليمي، فإن صربيا ملتزمة التزاما راسخا بمواصلة الحوار الهادف أساسا إلى حل المشاكل اليومية للسكان المقيمين في كوسوفو وميتوهيا دون المساس بالوضع المستقبلي للإقليم، وفي التزام تام بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا يزال هذا القرار يشكّل أساسا وإطارا لحل مسألة كوسوفو وميتوهيا مع توفير الضمانات اللازمة للحفاظ على السلامة الإقليمية لجمهورية صربيا. ونرى أن ذلك الحوار، الذي يتولى تيسيره الاتحاد الأوروبي، يعدُّ أنسب وسيلة لبناء الثقة بين الصرب والألبان في كوسوفو وميتوهيا، فضلا عن كونه آلية هامة لدعم جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار وتعزيز عملية التكامل الأوروبي في منطقتنا.

غير أنه من الصعب تجاهل الانطباع بأن الحوار لا يؤتي ثماره في الوقت الراهن، الأمر الذي قد يُعزى إلى موقف بريشتينا غير البناء إزاء تنفيذ الاتفاقات. ولكي يكون هذا الحوار مجديا حقا، فإن من الضروري عدم إساءة هذا المنبر لفرض مصالح جانب واحد استنادا إلى طموحات غير واقعية ترى أنه ينبغي أن يصل التطبيع إلى الاعتراف بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد هو صربيا ولا شيء غيره. وتعدُّ النتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن في مجالات مثل الاتصالات وحرية التنقل برهانا بليغا على أنه لا بديل للحوار، وأنه ينبغي استمراره بمزيد من المسؤولية والالتزام الحقيقي بالتصالح.

ونأمل أن تدرك بريشتينا أنه يجب عليها إيجاد حلول مقبولة بشكل متبادل مع بلغراد لجميع المسائل المعلقة، وهي حلول لا يمكن أن تستند إلى الإملاء وفرض الأمر الواقع. وفي سياق البحث عن هذه الحلول، فإن من الضروري تفادي اتخاذ الإجراءات الانفرادية الضارة من نواح عديدة، مثل محاولات قبول برشتينا في مختلف المنظمات الدولية، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات غير القانونية – التي تظل باطلة ولاغية في نظر جمهورية صربيا – مثل القرار المتخذ في ١ آذار/مارس بغرض الاستيلاء على ممتلكات جمهورية صربيا. فمثل هذه القرارات تؤدي إلى تعكير أجواء الحوار بلا داع. ولإتاحة الفرصة لنجاح الحوار، فإن من الضروري أن يبدي الميسِّر قيادة أكثر قوة وفعالية، لا سيما في مجال تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه نداء إلى البلدان التي لم تعترف بعد بإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد أن تظل على اتساقها مع مبدأ احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ندعو تلك البلدان التي اعترفت بكوسوفو إلى إعادة النظر في قرارها لتسهم بذلك في الجهود الرامية إلى إيجاد حل مقبول لدى الطرفين لهذه المسألة، انطلاقا من عدم قبول الأحادية بوصفها وسيلة لحل أي من المسائل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة تشيتاكو.

السيدة تشيتاكو (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم، وأعرب حقا عن تقديري لهذه الفرصة التي أعطاني إياها أعضاء مجلس الأمن، الذين أدرك قيمة وقتهم الثمين. وأعلم إذ نتكلم الآن، أن العالم يواجه العديد من التحديات والمشاكل الملحّة التي ينبغي معالجتها.

وكان أعضاء المجلس قد تكلموا في هذه القاعة عن كوسوفو للمرة الأولى في عام ١٩٩٣. وفي ذلك الوقت، كنا قد تعرضنا – استنادا إلى انتمائنا العرقي وحده – إلى ممارسات الفصل العنصري والاحتجاز بسبب معتقداتنا السياسية، بالإضافة إلى الطرد من مدارسنا ووظائفنا المشروعة. غير أن أعضاء مجلس الأمن قد دافعوا عنا في هذه القاعة. وفي وقت لاحق، حين كان يخيم علينا كابوس الممارسات الوحشية في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، اتخذ مجلس الأمن سبعة قرارات تدعو إلى إحلال السلام ووضع حد لفظائع التطهير العرقي. وسنكون ممتنين لذلك إلى الأبد. وتكلم جميع الأعضاء باسمنا، وقد كانوا إلى جانبنا حين تم ترحيل حوالي نصف مليون كوسوفي – أي نصف السكان في بلدنا – وقدموا لنا المساعدات في مخيمات اللاجئين في ألبانيا ومقدونيا. وكانوا إلى جانبنا أيضا عندما عدنا إلى ديارنا. وعلى الرغم من أنا وجدنا كل شيء قد تحول إلى رماد، إلا أننا تمكنا من إعادة بناء منازلنا وسبل معيشتنا بفضل مساعدتهم ودعمهم. وكان أعضاء المجلس هناك إلى جانبنا خلال الأيام الأكثر صعوبة التي عشناها. لكن وللصراحة – بل ربما تكون له نتائج عكسية أو حتى استخفافا – أن نأتي هنا اليوم كل ثلاثة أشهر لتكرار سرد نفس القصص القديمة لا لشيء سوى لأسباب سياسية بحتة ولممارسة لعبة القوى.

وكان القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) قد اُتخذ منذ ١٨ عاما مضت وفقد صلاحيته منذ أمد بعيد لأنه يشير أولا وقبل كل شيء إلى اتحاد لم يعد له وجود. وليس لديّ أدنى شك في أن أعضاء المجلس قد سمعوا عن انضمام الجبل الأسود مؤخرا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. ووفقا لذلك القرار، ما يزال الجبل الأسود جزءا من اتحاد يدعى صربيا والجبل الأسود. ثانيا، وفي هذه القاعة على وجه التحديد اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2005/51 في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ يدعو إلى بدء عملية سياسية لتحديد وضع كوسوفو في المستقبل.

وكان المبعوث الخاص للأمين العام، الرئيس أهتيساري، الذي يعرف بحكمته، هو الذي اقترح – بعد عملية مفاوضات مكثفة للغاية – استقلال كوسوفو بوصفه حلا نهائيا للمشكلة. وكانت محكمة العدل الدولية هي التي أقرت – بناء على طلب استعراض من جانب صربيا – إقرارا لا لبس فيه أن كوسوفو قد التزمت في نطاق حقوقها عند إعلان استقلالها، وأن ذلك الاستقلال لم ينتهك القانون الدولي. وأدعو الجميع إلى المجيء إلى كوسوفو ليشهدوا حقائق الواقع كما هي، لأن – وأرجو أن تثقوا في ما أقول – المناقشات في هذه القاعة لا تنسجم وتلك الحقائق.

وقد قلت هذا من قبل وسأقولو مرة أخرى: لا يعني مجرد عدم اعتراف صربيا بنا بصفتنا دولة، أننا خارج نطاق حقوقنا التي تخول لنا التمتع بمركز الدولة والشعب المستقلين. ولمجرد أننا لم نصبح بعد عضوا في الأمم المتحدة – بسبب لعبة القوى الجيوسياسية البحتة، وهي أمر خارج سيطرتنا – فإن ذلك لا يجعلنا ما دون الدولة بأية حال. صحيح أننا لم نصبح دولة كاملة بعد، وأننا ما زلنا نواجه الكثير من التحديات، وأنه ما زال بانتظارنا الكثير الذي ينبغي القيام به. غير أننا نعلم جميعا أن السبب الذي أتى بنا للجلوس هنا اليوم – وهو ما نفعله كل ثلاثة أشهر – ليس لأننا لم نصبح دولة كاملة بعد.

ولنأخذ مثلا على ذلك حقوق الأقليات. فإن كانت حالة الأقليات في أي بلد معيار للاجتماع هنا كل ثلاثة أشهر،

فإن عليكم أن تثقوا بما أقول، أن كوسوفو ستكون في ذيل القائمة، ليس لأن الحالة المتعلقة بإدماج الأقليات مثالية ولكن لأننا بذلنا جهدا كبيرا لتلبية احتياجاتها. فصرب كوسوفو هم الأوفر حظا من بين جميع الأقليات في أوروبا. ولكن هل يعلم أحدكم أين يعيش المجتمع الأكثر تعرضا للتمييز في أوروبا؟ والإجابة هي في صربيا – وتحديدا في بريشيفي، وميدفيجي وبويانوفيتش – حيث تواجه الطائفة الألبانية جميع أشكال التمييز القاسية كل يوم. ولا أتكلم هنا عن التعصب الشديد أو ممارسات التمييز الخفي فحسب والقائمة دائما بالفعل، وإنما أتكلم عن أشكال التمييز المرئي والمستمر ضد الألبان، وخاصة في مجالات الاقتصاد والتعليم، بما في ذلك نقص تمثيلهم على المستويين المحلي والمركزي في العمالة في القطاع العام، بالإضافة إلى الكثير من القيود التي يواجهونها يوميا.

وأعلم ذلك لأنني قمت بزيارتهم شخصيا. ومع ذلك، لم يعقد مجلس الأمن جلسة أو مناقشة تتعلق بحقوقهم. وخلاصة القول أن صربيا تستخدم هذا المنبر وتصر بطريقة ما على التمثيل غير المتكافئ للجانبين.

وهي تصر على أننا غير متساوين بشكل ما، وعلى أنها أعلى شأنا بشكل ما. واسمحوا لي أن أقول مرة أخرى بالفم الملآن: إننا مستقلون ومتساوون وواثقون، ولسنا أقل شأنا. إن ثمة جانبا عنصريا أصيلا في ذلك الموقف. وصربيا ما فتئت تحاول تصويرنا على أننا فئة من البشر لا قيمة لها ولا ثقافة لها، بشر من الدرجة الثانية. حاولوا أن تقولوا ذلك لمايليندا كلماندي، بطلتنا الرياضية الحائزة على ميدالية ذهبية أولمبية؛ أو لبيتريت هاليلاي، الذي جرى تكريمه في الأسبوع الماضي في بينالي البندقية؛ أو لميرغيم كاهاني الذي كانت لديه فكرة قبل ثلاث سنوات، وأصبح يدير اليوم أسرع شركات المعلومات والتكنولوجيا نموا في المنطقة؛ أو للخريجين الجدد الذين قابلتهم منذ فترة في الجامعة الأمريكية في بريشتينا، والذين كانوا مفعمين بالأمل والأحلام والفضول ولا يختلفون في شيء عن أقرانهم في أوروبا وأمريكا.

إن ما أحاول قوله هو أنه على الرغم من أن كوسوفو تواجه العديد من التحديات، فإن هذه القاعة ليست المكان المناسب لمعالجتها. وعلاوة على ذلك، فإن إنفاق موارد مجلس الأمن الثمينة على بعثة لم تعد تخدم أي غرض يمثل ظلما لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة المجلس. إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ليس لها أي دور في كوسوفو، ولهذا السبب، فوجئنا بقرار زيادة ميزانيتها وملاك موظفيها للسنة المقبلة. ربما يقرر المجلس الإبقاء على بعثة مكلفة في كوسوفو، غير أنه لا يوجد دور تؤديه بشكلها الحالي.

وقد أبرزت آخر مناقشة لمجلس الأمن بشأن بعثات حفظ السلام (انظر S/PV.7918)، والتي عُقدت بمبادرة من وفد الولايات المتحدة في حضور الأمين العام وبدعم من أعضاء المجلس، الاستنتاجات بأن نهج المجلس حيال بعثات حفظ السلام ينبغي أن يتغير، وهو بالضبط ما فتئنا نطالب به منذ وقت طويل. ومن دون تقويض الأهمية الحيوية لبعثات حفظ السلام بالنسبة للأمن عموما، أود أن أشير إلى أن ولايات بعض البعثات – وبعثة كوسوفو مثال جيد – قد صيغت قبل سنوات بل وحتى قبل عقود أحيانا. ومن ثم، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفيرين هيلي ودولاتر على قولهما إن الوقت قد حان لإغلاق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

والأمر الثاني الذي أريد أن أتطرق إليه هو الحوار مع صربيا. وبينما سنظل ملتزمين به، فإننا قد سئمنا من الكيل بمكيالين والازدواجية والغموض. فمن جهة، تقول لنا صربيا إنها تؤيد السلام والمصالحة؛ ومن جهة أخرى، فإنها تسيء كل يوم استخدام نظام النشرات الحمراء للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وتصدر مذكرات توقيف بحق قادتنا

ومناضلينا من أجل الحرية الذين دافعوا عن ديارهم في مواجهة الفظائع ويعرف المجلس والعالم بأسره ذلك حق المعرفة. ويبدو ذلك جزءا من النمط القديم للوحشية الممزوجة بالبيروقراطية الزائفة التي عانى منها الكوسوفيون على مدار عقود. فبعد الضرب أو الإذلال أو القتل أو، في أحسن الأحوال، طردهم من كوسوفو، توجه الشرطة الصربية إليهم تهما بالإرهاب لمنعهم من أن يعودوا إلى ديارهم أو أن يعيشوا حياة طبيعية.

وبالمناسبة، فإن من يتعرضون لهذه الأنواع من الأساليب البيروقراطية الزائفة والادعاءات الكاذبة ليسوا من الكوسوفيين فحسب. فقد كان العديدون منهم قادة من بلدان أخرى، بمن فيهم رئيس سابق للولايات المتحدة ورئيس وزراء للمملكة المتحدة ورئيسا وزراء لإيطاليا وألمانيا، فضلا عن وزراء خارجية ووزراء دفاع أُدرجت أسماؤهم في النشرات الحمراء. ولحسن الطالع، فإن أحدث واقعة، وهي تلك المتعلقة بالسيد راموش هاراديناي، رئيس وزراء كوسوفو السابق، قد انتهت. وعلى الرغم من أن الأمر استغرق بضعة أشهر، فقد أفرجت عنه السلطات الفرنسية في نهاية المطاف. وما حدث له يشي بالكثير عن الحالة الذهنية السائدة في صربيا اليوم. إن السيد هاراديناي قد برأته المحكمة في لاهاي مرتين وليس مرة واحدة.

وصربيا تعي جيدا أنها خسرت معركتها مع كوسوفو. فهي هُزمت عسكريا في عام ١٩٩٩؛ وسياسيا في عام ٢٠٠٨؛ وقضائيا في عام ٢٠٠٩، بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية. ومن الواضح الآن أن صربيا تريد أن تكسب التحدي الأخلاقي بمحاولتها إيجاد تكافؤ أخلاقي بطريقة ما وعلى نحو مصطنع بينها وبين بقية بلدان يوغوسلافيا السابقة. وهذا ببساطة غير صحيح. لقد كان هناك معتد واحد في يوغوسلافيا السابقة، وهو صربيا. وكان هناك جيش واحد حارب من أجل التوسع وارتكب أعمال إبادة جماعية. وكان بقيتنا – سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو – يناضلون من أجل الحرية ومن أجل حياتنا. وحتى اليوم، ترفض صربيا تحمل المسؤولية التاريخية عما حدث. وحتى اليوم، استمعنا إلى ممثل لحكومة صربيا ينكر وقوع مذبحة حدثت أمام أعين العالم. والنقطة التي أحاول إيضاحها هي أنه لكي تتحقق المصالحة، يتعين على صربيا أن تقبل بكوسوفو بوصفها دولة على قدم المساواة. كما يتعين عليها أن تعترف بمسؤوليتها التاريخية. هل كانت المصالحة بين فرنسا وألمانيا لتحدث مطلقا لو كانت ألمانيا قد أنكرت مسؤوليتها عن الحرب العالمية الثانية؟

إن صربيا لم تواجه ماضيها. وهي لم تتناول الجرائم الحقيقية – وليست الخيالية، بل حقيقية وموثقة – التي ارتُكبت في كوسوفو أثناء الحرب. وقد نشر مركز حقوق الإنسان في صربيا تقريرا مروعا يتضمن حقائق وأرقاما توضح التدابير غير المسبوقة التي اتخذها صربيا لإخفاء آثار جرائم الحرب التي ارتكبتها، والتي وصلت لحد تشييد مبان فوق المقابر الجماعية. فلتتخيلوا مشاعر آلاف الأسر في كوسوفو التي تطالب بإجابات وبدفن رفات ضحاياها حسب الأصول. وبدلا من أن تستجمع القوة اللازمة للتعامل مع ماضيها وبدلا من محاولة التطهر النفسي، اختارت صربيا سبيل الإنكار. إن عدد الصرب المتهمين أو المدانين بالجرائم المرتكبة في كوسوفو هو صفر. وبدلا من ذلك، يجري ترقيتهم إلى مناصب رفيعة المستوى، كما في حالة الجنرال ديكوفيتش، الذي جرى توثيق مسؤوليته عن قتل ١ ٤٠٠ من المدنيين.

ومع ذلك، فإننا لن نسمح لصربيا بأن تثنينا عن الوفاء بالتزاماتنا. وخلال الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥ وحدها، أصدرت مؤسسات كوسوفو أكثر من ٢٠ لائحة اتهام بارتكاب جرائم حرب. إن حياة كل إنسان مهمة وينبغي التحقيق على النحو الواجب في كل حالة وفاة. وسنظل ملتزمين بالسلام

والحوار، كما كنا دوما. وسنعمل بجدية أكبر وأكبر لكي نصبح عضوا مسؤولا في أسرة الأمم الحرة في العالم.

ونريد أيضا أن نصبح من المساهمين في الأمن الإقليمي والعالمي. ومن ثم، فقد شرعنا، وفقا لقوانيننا ودستورنا، في إنشاء جيش لكوسوفو.

وسنشارك في جهد مكثف وجاد لإقناع السكان الصرب المحليين بدعم هذا المشروع. وجميع الأقليات الأخرى في كوسوفو تدعمه. ولكننا لن نسمح لأي أحد أن يأخذنا رهينة، ولن نعطي حق النقض لأي أحد في هذا الصدد. وسنسعى إلى إجراء التغييرات الدستورية، ولكن إذا أصبح من الواضح أن صربيا تتدخل ولا تسمح لأعضاء البرلمان الصربي المحلي باتخاذ القرار بحرية، فإننا إذن سنمضي قدما بالتغييرات التشريعية.

ولن نشتري الطائرات المقاتلة من طراز MIG، لذلك لا داعي للارتباك. فهذه قوة دفاعية صغيرة، ستكمل الهياكل الأساسية الأمنية لدولتنا، وفقا لاستعراض القطاع الأمني الذي أجريناه مع منظمة حلف شمال الأطلسي.

وكما يعلم أعضاء المجلس بالفعل، بعد تقديم اقتراح سحب الثقة في الأسبوع الماضي، ستعقد كوسوفو الانتخابات البرلمانية المبكرة في حزيران/يونيه من هذا العام. وقد دعونا المراقبين الدوليين لرصد العملية. وترى كوسوفو أن مصداقية العملية الانتخابية أهم من النتائج. وأمامنا الكثير من التحديات هذا العام، وسوف تحتاج الحكومة الجديدة إلى كامل المصداقية والشرعية للمضي قدما بجدول الأعمال.

وعلاوة على ذلك، رغم ما يوجد من خلافات واضحة بين الأحزاب السياسية في كوسوفو، مثلما هو الشأن في أي ديمقراطية، هناك اتفاق أساسي وتوافق اجتماعي في الآراء على نطاق واسع إزاء مستقبل كوسوفو الأوروبي – الأطلسي. وليس هناك أي كوسوفو كبرى أو ألبانيا الكبرى؛ بل هناك الألبان الذين يعيشون في كوسوفو، والألبان الذين يعيشون في ألبانيا، والألبان الذين يعيشون في مقدونيا – وغايتنا المشتركة وهدفنا المشترك هما أن نكون مواطنين متساويين في الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أبو العطا (مصر): يطيب لي في بداية حديثي أن أتقدم بخالص الشكر للممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية الوافية إلى المجلس حول تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2017/387). وتؤكد مصر مجددا دعمها الكامل له في اضطلاعه بمهامه. كما أرحب بكل من السيدة نيلا كوبوروفيتش، وزيرة العدل في جمهورية صربيا، والسفيرة فلورا تشيتاكو، وأشكرهما على بيانيهما.

إن مصر تؤكد حرصها على تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة غرب البلقان، والتي تتأثر دون شك بالأوضاع في كوسوفو. وتثمن مصر الجهود التي بذلتها السلطات في كوسوفو مؤخرا نحو تحقيق هذا الهدف والإصلاحات التي شرعت في تنفيذها. وتشيد تحديدا بالتقدم المحرز في المجالات الاقتصادية والأمنية وسيادة القانون، والتي انعكست في ارتفاع معدلات النمو وانخفاض معدلات البطالة وتحسين مناخ الاستثمار بوجه عام. وندعو الحكومة الكوسوفية الجديدة إلى الاستمرار في هذا النهج وحل أي خلافات من خلال الحوار البناء.

وفي ذات الوقت، فإننا نعرب عن قلقنا مما أشار إليه التقرير من عوائق أمام الحوار بين بريشتينا وبلغراد، وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما بينهما. وتؤكد مصر على أن الحوار الرفيع المستوى بين الجانبين تحت رعاية الأمم المتحدة لا يزال هو الإطار الأنسب لتسوية الخلافات سلميا. كما ندعو الجانبين إلى ممارسة ضبط النفس وعدم اتخاذ خطوات

أحادية تؤجج التوتر بينهما. ومن ثم، فإننا نحث القادة في كل بلغراد وبريشتينا على استئناف الحوار الرفيع المستوى بينهما، سعيا للتوصل إلى حلول توافقية عادلة ومستدامة، تلقى قبول الجانبين وترسي أسس السلم والاستقرار في المنطقة.

كما نعرب عن القلق إزاء تنامي النعرات العرقية والقومية، ونؤكد ضرورة تجنب الخطاب التحريضي الذي يؤجج الانقسامات والتوترات الداخلية. ونرحب بقرار القوة السياسية الممثلة بصرب كوسوفو بإنهاء مقاطعتهم، والعودة للمشاركة في الحكومة والبرلمان. وندعو الأطراف المختلفة داخل كوسوفو إلى تبني نهج الحوار والتفاهم والحرص على تناول الأمور في إطار مؤسسات الدولة. ونعاود التأكيد على أهمية إحراز تقدم فيما يتعلق بإنشاء رابطة جامعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، والتي تعد مسألة حيوية نعتقد أنه أمر حيوي لكفالة الحماية المؤسسية لصرب كوسوفو.

وأخيرا، وفي ضوء الأهمية التي نوليها لتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، والتي تعد بمثابة إحدى الركائز الأساسية للسياسة الخارجية المصرية، فإننا نؤكد أهمية قيام البرلمان في كوسوفو بالتصديق على اتفاق ترسيم الحدود مع جمهورية الجبل الأسود، وبما يسرع من وتيرة إندماج كوسوفو في محيطها الأوروبي.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص تانين على ما قدمه اليوم من معلومات مستكملة بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. نحن نقدر جهود الأمم المتحدة طيلة ١٨ سنة لمساعدة كوسوفو على لبناء مؤسسات ديمقراطية متعددة الأعراق تدعم سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ويسرنا أن هذه الجهود قد أثمرت إلى حد كبير. والحالة في كوسوفو اليوم تختلف عما كانت عليه عندما أنشئت البعثة في البداية، وتختلف أيضا عما كانت عليه فمنذ عام ٢٠٠٨، عندما قامت الأمانة العامة بإعادة هيكلتها آخر مرة. وبالنظر إلى ما أحرزته كوسوفو من تقدم وتطور على مر السنين، فإن الولايات المتحدة وعدد متزايد من أعضاء المجلس يحثون الأمانة العامة على مواصلة عمل سحب البعثة، إقرارا منهم بأنها أنجزت ولايتها.

ولئن كانت البعثة ستخلد على صفحات التاريخ كنموذج لقيمة الأمم المتحدة، إلا أنها عرضة بشكل متزايد للتخليد كمثال على برنامج ما زال قائما رغم فقدانه لأهميته وجهاز بيروقراطي لا يعرف كيف يعالج مسألة الإغلاق. ويبدو أن البعثة، ودون مراعاة الحقائق على أرض الواقع، لا تزال تحظى بالموارد والموظفين بصورة مبالغ فيها مقارنة بمسؤولياتها المحدودة. وما يدعو للحيرة على نحو أكبر هو أن البعثة تطلب تمويلا جديدا للبرمجة لا داعي له تماما، مقداره مليوني دولار من الموارد الإضافية، لبرامج حقوق الإنسان وسيادة القانون أساسا، على الرغم من الدور الرائد الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في هذا المجال، ورغم إثبات حكومة كوسوفو لقدرتها على القيام بصورة فعالة بتنظيم وإدارة هذه الوظائف وغيرها باستقلالية تامة.

وبناء على هذه الحقائق، تؤيد الولايات المتحدة النظر في إمكانية الإلغاء التدريجي للبعثة حتى تجسد على نحو أفضل ما أحرز في كوسوفو من تقدم وتنمية كبيرين. وأي بديل مقترح ينبغي أن يجسد الواقع في الميدان ويحد من أثر الأمم المتحدة في كوسوفو. والولايات المتحدة تدعو المجلس مجددا إلى تعديل فترة تقديم التقارير والإحاطات الإعلامية لدى البعثة من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر، أو أكثر، الأمر الذي سيقلل من العبء الواقع على الأمانة العامة والمجلس، اللذين يواجهان أولويات متضاربة تتسم بقدر أكبر من الإلحاح.

إن الولايات المتحدة تقدّر وتؤيد إلى حد كبير الدور الحيوي للاتحاد الأوروبي بوصفه الميسّر لحوار بروكسل، ولا سيما قيادة الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي موغيريني شخصيا لهذه العملية. وندعو القادة في كل من بلغراد وبريشتينا إلى

مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتنشيط المحادثات، وإلى ممارسة ضبط النفس لدى وقوع استفزازات. كما ندعو كلاً من صربيا وكوسوفو إلى تنفيذ اتفاقات الحوار تنفيذا كاملا بدون مزيد من الإبطاء، والعمل بنشاط أكبر على تطبيع العلاقات بينهما.

وفي ما يخص التعليقات التي ذكرتها وزيرة العدل في صربيا هذا الصباح حول الأحداث التي وقعت في راتشاك، أود مجرد القول إن الجثامين في راتشاك تدل على الفظائع وأعمال العنف التي ارتُكبت هناك. وأعمال الطب الشرعي التي قام بها المراقبون الدوليون في ذلك الوقت واضحة ولا لبس فيها. وعلى جميع بلدان البلقان أن تجري محاسبة كاملة ونزيهة للأحداث التي وقعت أثناء تفكك يوغوسلافيا والصراعات التي نشبت في تسعينات القرن الماضي، وأن تمتنع عن هذا النوع من التزوير التاريخي الذي يزرع بذور الريبة والخوف. وبدلا من محاولة العودة إلى الماضي بنشر الأكاذيب، يتعين على القادة التركيز على العمل الجاد اللازم لتعزيز الحوار والمصالحة، والسعي لأن تكون منطقة البلقان أكثر استقرارا وازدهارا على طريق التكامل الأوروبي – الأطلسي. وندعو جميع القادة في المنطقة إلى تجنب التصريحات العبثية المؤججة للمشاعر التي تحرّض على ردود الفعل العنيفة، وإلى التركيز بدلا من ذلك على تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية الأساسية اللازمة لتعزيز المزيد من الاندماج في المؤسسات الأوروبية – الأطلسية. فحدود بلدان البلقان محددة وثابتة.

وتؤكد الولايات المتحدة مجددا دعمها لجهود كوسوفو التي ترمي إلى جعلها ديمقراطية مزدهرة وسلمية ومتعددة الأعراق. ونحن لا نزال نؤيد بقوة الاعتراف الدولي الكامل بكوسوفو وعضويتها في جميع المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الأمم المتحدة. ونشجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تعترف بعد بكوسوفو على الانضمام إلى المائة وعشرة أعضاء في الأمم المتحدة الذين اعترفوا فعلا بكوسوفو دولة مستقلة.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئ الممثل الخاص للأمين العام، السفير ظاهر تانين، رئيس بعثة الأمم المتحدة للادارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية الممتازة، وأن أؤكد مرة أخرى كامل دعم الوفد السنغالي له لدى الاضطلاع بمهامه.

ثانيا، أود أن أشيد بالسيدة نيلا كوبوروفيتش، وزيرة العدل في جمهورية صربيا، وبالسيدة فلورا تشيتاكو، سفيرة كوسوفو لدى الأمم المتحدة.

لا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء التوترات المستمرة التي تعوق إلى حد ما التقدم الكبير الذي أُحرز منذ نهاية الصراع. وفي هذا الصدد، وبغية استئناف عملية الاستقرار الدائم والحفاظ عليه بما يتجاوز كوسوفو إلى كامل منطقة البلقان بأسرها، أولا، نشجع بقوة الجهات الفاعلة السياسية في كوسوفو على العمل من أجل الحفاظ على المناخ السياسي السلمي الذي تتوقف عليه نوعية الحوار مع بلغراد إلى حد كبير؛ وثانيا، نشجع السلطات الصربية على الابقاء على التزامها وتعزيزه بغية المشاركة في حوار بنّاء وهادئ مع بريشتينا.

ومع ذلك، ترحب السنغال بالتقدم الذي أحرزه كلا الطرفين حتى الآن في الحوار الذي يجري تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، وتشجع البلدان والشركاء من أصحاب النفوذ على مواصلة استخدام نفوذهم لتنشيط المحادثات ودعمها. وبغية البناء على النتائج التي تحققت في هذا السياق، نعتقد أنه من الضروري أن يتم تنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها حتى الآن، وأن يلتزم القادة السياسيون على كلا الجانبين التزاما تاما بمواصلة الحوار بروح بناءة، لأنه السبيل الوحيد لتطبيع العلاقات.

ولقد أثارت الجدل تلك التطورات الأخيرة الوارد ذكرها في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للادارة المؤقتة في كوسوفو (S/2017/387)، بما في ذلك اقتراح رئيس كوسوفو بتحويل قوة أمن كوسوفو إلى قوة مسلحة، من خلال سنّ قانون وليس عن طريق استفتاء. ولحسن الطالع، تم سحب مشروع القانون هذا في ٧ آذار/مارس، ببيان من الرئيس تاتشي يعد بعدم اتخاذ أي إجراء انفرادي بشأن هذه المسألة، وبأن تكون عملية التحويل شفافة وشاملة ويجري تنفيذها بالتعاون مع شركاء البلد الدوليين.

وعلى صعيد آخر، إن اتخاذ جمعية كوسوفو للقرار الداعي إلى تعليق الحوار القائم بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي، وذلك احتجاجا على احتجاز السيد راموش هاراديناي، أصبح مصدرا آخر للتوتر، ونرجو أن تكون حدّته قد خفّت الآن بعد إطلاق سراحه. كما تأمل السنغال في أن تهدأ المخاوف الناشئة عن قرار حكومة كوسوفو بأن تُنقل إلى كوسوفو ملكية جميع الممتلكات المسجلة سابقا باسم الأجداد أو المنظمات الإدارية أو العسكرية أو الاجتماعية أو السياسية.

وفي تطور إيجابي، يشيد وفدي بمشاركة صرب كوسوفو دون عائق في انتخابات صربيا الرئاسية من خلال مراكز الاقتراع الموجودة في جميع أنحاء كوسوفو، فضلا عن سلاسة سير الانتخابات، التي حظيت بدعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو. كما نرحب بالاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدتها السيدة فيديريكا موغيريني، الممثلة السامية للاتحاد الاوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في بروكسل بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير و ٦ شباط/فبراير. وشارك في تلك الاجتماعات رئيسا صربيا وكوسوفو ورئيسا الوزراء فيهما. وقد التزموا جميعا باستئناف الحوار على أعلى مستوى، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، وبالامتناع عن إصدار بيانات استفزازية أو عدائية.

ونحن نشاطر الأمين العام رأيه بأن مسألة المفقودين، التي ينبغي أن تظل أولوية عليا، تتطلب من القادة على كلا الجانبين إرادة سياسية ثابتة وحقيقية بغية تزويد الأُسر بالأجوبة التي تنتظرها منذ فترة طويلة.

وعلى صعيد آخر، يود وفد بلدي أن يشيد بالجهود التي تبذلها قوة أمن كوسوفو لمكافحة التطرف العنيف في كوسوفو. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة المضطلع بها في إطار بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو التي مُددت ولايتها حتى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، تبدو مفيدة لأنها تساعد في البناء على الإنجازات المحققة في مجالات الدفاع، وتعزيز سيادة القانون، وحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. علاوة على ذلك، نرحب بالأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بغية تعزيز المصالحة والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، ودعم عملية تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا.

وتود السنغال أن تعرب عن تقديرها لأوجه التقدم الهامة التي أحرزها الحوار بين بلغراد وبريشتينا، وهي تشجع على تعزيز هذه الديناميات لتطبيع العلاقات بين الطرفين، فضلا عن تعزيز التعاون، وهو أمر يصب في مصلحة شعبيهما ويعزز السلام في المنطقة دون الإقليمية.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر صديقنا السفير ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى العمل الذي يقوم به مع البعثة. كما أود أن أشكر الوزيرة كوبوروفيتش والسفيرة تشيتاكو على بيانيهما أمام المجلس اليوم.

إن السويد لطالما وقفت إلى جانب شعب كوسوفو في جهوده الرامية إلى التخلي عن تركة الحرب وبناء مجتمع سلمي ومزدهر.

وقد زارت وزيرة خارجية السويد، مارغوت فالستروم، كوسوفو قبل أسبوعين فقط لكي تؤكد مجددا تأييدنا الراسخ للمنظور الأوروبي لكوسوفو. وشددت أيضا على ضرورة مواصلة الإصلاحات وتطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد بوصفهما جزءا من تلك العملية. ونحن على استعداد دائم لتقديم العون، كما سنواصل دعم جهود كوسوفو الإصلاحية من خلال تعاوننا الإنمائي الثنائي.

وما زال تحقيق المنظور الأوروبي لكوسوفو ومنطقة غرب البلقان على نطاق أوسع، أولوية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي. فتحقيق الاستقرار والسلم والرخاء في غرب البلقان لن يكون إلا عن طريق التعاون الإقليمي وعلاقات حسن الجوار. وبالتالي، يساورنا القلق إزاء تزايد حدة الخطاب في المنطقة خلال الأشهر الأخيرة، كما يتضح من بيان الممثل الخاص اليوم. وعليه، ندعو كلا الجانبين إلى مضاعفة جهودهما الرامية لتحقيق السلم عن طريق الامتناع عن الخُطب أو الأفعال التي قد تقوض الثقة، عوضا عن العمل معا بنشاط لبناء الثقة والتفاهم المشترك في جميع أنحاء المنطقة.

فلا شك أن مستقبل صربيا وكوسوفو كامن في إطار الاتحاد الأوروبي. ولذلك السبب أيضا، فلا غنى عن تطبيع العلاقات بينهما. وقد وفر الحوار الذي تولى الاتحاد الأوروبي تيسيره بين كوسوفو وصربيا إطارا هاما لإيجاد حلول عملية لشواغل كلا الجانبين ومقبولة لديهما. وهي عملية لا رجعة فيها وتتطلب التزاما قويا.

ونتوقع من بريشتينا وبلغراد الانخراط بصورة بناءة في الحوار وتنفيذ الأجزاء ذات الصلة الخاصة بهما من الاتفاق. ويشمل ذلك على وجه الخصوص، تفكيك الهياكل الموازية في المناطق ذات الأغلبية الصربية وإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري ألا تعوق مسألة الوضع النهائي عملية تنفيذ المنظور الأوروبي لكوسوفو أو عضويتها في المنظمات الدولية.

ولتحقيق تطلعات شعب كوسوفو، يجب على القادة الوطنيين إيجاد السبل التي تمكّنهم من العمل معا لتفادي تقويض الجهود الرامية إلى إجراء الإصلاحات الحاسمة اللازمة لصالح جميع السكان المقيمين في كوسوفو. ومن المؤسف أن المأزق السياسي الحالي قد أعاق بذل جهود إصلاحية ملموسة وهادفة. ونأمل أن تفضي الانتخابات المقبلة إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية وإجراء إصلاحات مستمرة، لا سيما في مجالي سيادة القانون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أسهمت الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إسهامات قيمة في تحقيق السلام والأمن بالمستوى الذي نراه اليوم في كوسوفو. وما زالت كوسوفو بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي.

غير أنه يجب التصدي للتحديات الراهنة التي يواجهها البلد في إطار عملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي، بما في ذلك من خلال عمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وفي ضوء ذلك، فإننا مهتمون بتلقي آراء الممثل الخاص والأمين العام بشأن إمكانية مواصلة تقليص البعثة من حيث هيكلها وحجمها ومهامها، فضلا عن تعديل فترة الإبلاغ والإحاطة من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر.

وقد وُضِعت الأطر اللازمة لتحقيق رؤية كوسوفو مستقرة وتنعم بالرخاء وتطبيع العلاقات مع صربيا. غير أن تحقيق تلك الرؤية كاملة يقتضي بذل جهود أكثر اتساقا ومثابرة من جانب بريشتينا وبلغراد على حد سواء. ومن شأن ذلك أن تنجم عنه آثار إيجابية في منطقة غرب البلقان بأسرها.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة وزيرة العدل في صربيا في جلسة اليوم، السيدة

نيلا كوبوروفيتش، ونتشاطر الشواغل الجدية التي أعربت عنها فيما يتعلق بالحالة الراهنة في كوسوفو. ونعرب عن امتناننا أيضا للممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين وفريقه على عملهما. ونشكر السيد تانين على إحاطته الإعلامية التي تتسم بالموضوعية بشأن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. فهي تبين أنه ما تزال هناك مشاكل خطيرة وجدية في الإقليم، وأنها تتطلب حلا فوريا، فضلا عن الرصد الخارجي.

ولا ريب أن التحديات القائمة في الإقليم لم تتناقص وإنما تتخذ أشكالا جديدة. ونتيجة لذلك، أصبح هدف بناء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو أبعد من أي وقت مضى. وتكمن المشكلة في الامتناع الواضح من جانب سلطات كوسوفو عن الوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها في إطار الحوار مع بلغراد. ويحدث هذا في ظل التغاضي الصارخ عن الحالة من قبل الجهات الخارجية.

وتتسم عملية الوساطة من جانب بروكسل بالتحيز من حيث تمكين ألبان كوسوفو من التصرف بهذه الطريقة. ونتيجة لذلك، فقد تدهورت العلاقة بين بلغراد وبريشتينا، علاوة على استمرار انعدام الثقة بينهما. وبات الحوار في مأزق مستمر لعدة أشهر، ولم يحرز أي تقدم ملحوظ على المسار الرئيسي للمفاوضات – أي إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية – بالرغم من صياغة مشروع الاتفاق منذ ما يزيد على أربع سنوات.

ونرى أن أي مسعى لفرض نظام الحكم الذاتي على الصرب مرفوض ومدمر، وأن من شأنه أن يخفض صلاحياتهم إلى أدنى حد ممكن. ومن الواضح أن الهدف الحقيقي لهذه المبادرات التي لا تؤدي إلا إلى طريق مسدود هو إلقاء اللوم على الصرب وتحميلهم المسؤولية عن المأزق الذي يواجهه الحوار، في حين أن الوضع الحقيقي معكوس تماما. ويعني انعدام ممارسة الضغط من جانب بروكسل أن يعتقد زعماء كوسوفو السياسيين أن بوسعهم أن يفعلوا كل شيء. فهم ليسوا بحاجة بعد للامتناع عن استخدام الخطاب الاستفزازي الصريح. وقد هدد السيد ثاتشي مؤخرا بالاستقالة من منصب – ما يسمى – الرئيس ما لم يتم التنفيذ الكامل لمبادرته الرامية إلى تحويل قوة أمن كوسوفو إلى جيش رسمي كامل. ونحن مقتنعون في الوقت نفسه بأن تنفيذ اقتراحه قد يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، وخاصة القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ويؤدى حتما إلى المزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة، بل ربما إلى نشوب المزيد من النزاعات.

ويجب استمرار الضغط على بريشتينا في هذا الصدد بطبيعة الحال. وفي الوقت نفسه، اعتمدت جمعية كوسوفو قرارا بتعليق الحوار ريثما تفرج فرنسا عن شخص يشتبه في ارتكابه جرائم خطيرة للغاية، وهو راموش هاراديناي، المقاتل في جيش تحرير كوسوفو. وعلاوة على ذلك، هدد شقيقه – وهو نائب في الجمعية – بالتطهير العرقي وأصدر إنذارات نهائية في ذلك الصدد. وفي ٢٧ نيسان/أبريل، أصدرت محكمة فرنسية مسيّسة وغير شرعية قرارا بالإفراج عن السيد هاراديناي الذي اعتقلته المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في كانون الثاني/يناير بناء على طلب صربيا. ويدل ذلك على ازدواجية المعايير المستخدمة في حالة طرفي النزاع اليوغوسلافي. ونشدد مرة أخرى، على وجوب معاقبة المذنبين من مرتكبي جرائم الحرب بغض النظر عن أوضاعهم أو مواقفهم الفعلية.

ولم نفاجأ أيضا بتأجيل التحقيق في الجرائم التي ارتكبها جيش تحرير كوسوفو. وأود أن أذكّر بأن السيد مارتي قد قدم إحاطة إعلامية إلى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عن الجرائم التي حقق فيها، بما في ذلك الاتجار بالأعضاء البشرية، منذ أكثر من ست سنوات. ونأمل أن نرى النتائج الأولية للدوائر المتخصصة في لاهاي في المستقبل القريب جدا، وأن تخلو تلك

الهيئة من الثغرات التي عرفت بها المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة. ومن المهم كفالة تحلي تلك الإجراءات بالشفافية قدر الإمكان.

ويجب على الاتحاد الأوروبي أن يكفل – من خلال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي تضطلع بدور رئيسي في تنظيم أعمال الدوائر المتخصصة – اتّباع نهج مهني وغير متحيز، كانت تفتقر إليه المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة حينئذ.

ورغم أنه يبدو أن السيد هارادیناج قد برئ مرتين، نعلم بأن العشرات من الشهود في قضيته قد تعرضوا للتهديد والاعتداء، وهو ما يتسق مع التدهور المستمر الذي لاحظناه في المنطقة بسبب الاستفزازات التي تم القيام بها باسم ألبانيا الكبرى، التي تشكل تهديدا للأمن والسلامة الإقليمية لعدد من الدول.

فلنحاول فهم النطاق الإقليمي لهذه المسألة. وفي كوسوفو، وجه السيد تاتشي إنذارا نهائيا مفاده أن جميع الألبان سيعيشون في نفس الدولة، ما لم يف الاتحاد الأوروبي بوعوده الخاصة بالانضمام إليه. وأعرب رئيس وزراء ألبانيا، السيد راما عن رأي مماثل. وفي مقدونيا، يجتمع الألبان حول منهاج تيرانا المشين، ويوجه الزعماء الألبان الذين يعيشون في جنوب صربيا، إشارات مماثلة.

وفي ظل هذه الخلفية، إسمحوا لي أن أكون صريحا. نحن ندرك أن الرئيس السابق لبعثة التحقق في كوسوفو التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد ووكر، تميز بالإعراب عن تأييده لمشروع الجمع بين الألبان في ألبانيا وكوسوفو والشتات، ودعا الألبان إلى اتخاذ الخطوة الأخيرة صوب تحقيق هذا الهدف. وندعو الاتحاد الأوروبي والعواصم الغربية إلى اتخاذ تدابير في أقرب وقت ممكن، لوقف هذه التصريحات الاستفزازية، التي يجب الاستعاضة عنها بالرغبة في العيش في إطار حسن الجوار مع الاحترام المتبادل.

وتشمل الأمثلة الأخرى على ضعف المؤسسات الحكومية الإقليمية، الأزمة السياسية في كوسوفو، التي يمكننا التنبؤ بسهولة بنتائجها، والإجراءات التي اتخذها هيئات إنفاذ القانون في كوسوفو لمنع مؤيدي الحزب التقدمي الصربي، وهو حزب السيد فوتشيتش، من حضور تجمع انتخابي في بلدية ليبوسافيتش، منتهكة بذلك المبادئ التي تبدو مصونة في أوروبا، مثل حرية التعبير والتنقل والتجمع السلمي والمشاركة في الانتخابات. وبالمثل، وقع حادث منع رئيس مكتب الحكومة الصربية لكوسوفو وميتوهيا، السيد دجورتش، في ٩ أيار/مايو، من الذهاب إلى اجتماع يوم النصر في غراتشانيتسا، بدون إعطاء تفسير لذلك.

إن أفعال بريشتينا الرامية إلى مصادرة ممتلكات الدولة الصربية أفعال غير مقبولة. ومن غير المقبول أيضا قرار حكومة كوسوفو نقل جميع المؤسسات المملوكة للطوائف، إلى ملكية الدولة.

ولا نزال نشهد استمرار الاعتداءات البدنية على الصرب. ونشهد مصادرة ممتلكاتهم أو حرقها. ونرى إحباط محاولات اللاجئين والمشردين داخليا العودة إلى الوطن، ناهيك عن تدنيس الممتلكات العائدة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية، ولا سيما الحادثة التي حصلت في دير فيسوكي ديتشاني الأرثوذكسي، رغم أن المحكمة الدستورية في كوسوفو قد أيدت حقوقها. وتوجد كاتدرائية كنيسة المسيح المخلص في بريشتينا في حالة يرثى لها. ولم تتمكن الكنيسة الأرثوذكسية الصربية من الوصول إلى مواقعها الدينية هناك، التي ستكون جزءا ضروريا من إعادة بنائها بعد تعرضها لهجوم من قبل مخربين.

والحاجة إلى مكافحة انتشار التطرف والإرهاب في كوسوفو تزداد إلحاحا. إننا نشعر بالقلق من حقيقة استخدام المقاطعة لتجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يقاتلون إلى جانب المتطرفين في الشرق الأوسط، والذين يقومون أيضا بالإعداد لارتكاب أعمال إرهابية في أماكن أخرى من العالم. وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أنه من غير المناسب من حيث التوقيت ومن غير المجدي، التخطيط لخفض موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومعايير الميزانية. وتعني الحالة في الإقليم أن هذه القرارات غير لائقة، لا سيما في غياب حوار حقيقي بين بلغراد وبريشتينا. ولذلك، فنحن بحاجة إلى التخلي عن أي طلب يتعلق بتقليص البعثة أو حتى إغلاقها تماما.

وبدلا من ذلك، فنحن بحاجة إلى الاضطلاع بذلك العمل البناء والتفاعل مع عملية الأمم المتحدة الهامة. وأود أن أذكّر المجلس بأن البعثة تعمل رغم عدم توفرها سوى على الحد الأدنى من الموارد الموجودة تحت تصرفها. وعلى الرغم من ذلك، فهي تقوم بدور رئيسي في شؤون كوسوفو، وتظل أداة رصد دولية لا غنى عنها مخصصة للمساعدة في تطبيع الحالة في كوسوفو، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي يظل ساريا تماما.

وفي ضوء ما سبق، لا نرى أي سبب لإعادة النظر في الممارسة المتمثلة في عقد إحاطات إعلامية فصلية في مجلس الأمن، بشأن الحالة في كوسوفو، التي كما شهدنا خلال المناقشات التي دارت اليوم، لا تزال تتطلب اهتماما دوليا وتتطلب رصدها عن كثب.

السيد وو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيد ظاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية. وترحب الصين بحضور معالي السيدة نيلا كبورفتش، وزيرة العدل في صربيا، وتعرب عن شكرها لها على بيانها. لقد أصغيت أيضا باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة فلورا شيتاكو.

إن الصين تحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وتتفهم الشواغل المشروعة للبلد بشأن مسألة كوسوفو، وتقدر جهودها الإيجابية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية لمسألة كوسوفو. وفي الوقت الحاضر، لا تزال الحالة الأمنية في الميدان مستقرة نسبيا، رغم بعض المسائل المعقدة الكامنة التي لم تحل بعد. وترحب الصين بعقد اجتماع آخر رفيع المستوى بين بلغراد وبريشتينا. ونأمل أن تظل الأطراف ملتزمة بالاتجاه العام للتسوية السياسية، وتعمل بروح من التفاهم والثقة المتبادلة، وتقوم بتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أقرب وقت ممكن.

إن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يتيح أساساً قانونياً هاماً لحل مسألة كوسوفو. وينبغي لجميع الأطراف إعلاء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والعمل في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بغية التوصل إلى حل مناسب تقبله كل الأطراف المعنية من خلال الحوار والمفاوضات.

وتصب المصالحة الوطنية في المصلحة المشتركة لجميع الأطراف. ويحدونا الأمل في أن تضع الأطراف دائما رفاه الناس في المقام الأول، وتتخذ تدابير ملموسة لحماية الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الطوائف في كوسوفو، والمحافظة على السلام والاستقرار والتنمية في البلقان. وينبغي لمجلس الأمن أن يستمر في الاهتمام بمسألة كوسوفو، ويظل ملتزما بتعزيز التوصل إلى تسوية سليمة لها، وإرسال إشارة واضحة إلى الجمهور.

إن الصين تقدر العمل الذي تضطلع به البعثة، تحت قيادة الممثل الخاص السيد تانين. ونؤيد البعثة وهي تواصل الاضطلاع بمهامها وفقا لولايتها والتعاون بشكل بناء مع جميع الأطراف. ويحدونا الأمل في أن تضطلع كل من بعثة الأمم

المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو بعملها، وفقاً لولاية كل منها، بدور بناء في التوصل إلى تسوية مناسبة لمسألة كوسوفو.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد ظاهر تانين على إحاطته الإعلامية والوزيرة كبورفتش والسفير تشيتاكو على بياناتهم المفصلة.

وترى إيطاليا، أن احتمال الاندماج الأوروبي يشكل قوة دافعة حاسمة في الجهود الرامية إلى الإصلاح الذي من المتوقع أن تقوم به دول منطقة غرب البلقان، بهدف جعل الاستقرار في المنطقة إنجازا طويل الأمد إلى جانب التوطيد المؤسسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة. وقد تحدثت قبل بضعة أيام، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة فيديريكا موغيريني، بوضوح شديد إزاء التزام الاتحاد الأوروبي بتحقيق تلك الأهداف (انظر S/PV.7935).

ولدينا اعتقاد راسخ بأنه لا يمكن تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا – الذي يكتسي أهمية حاسمة لاستقرار المنطقة بأسرها – إلا عن طريق إحراز تقدم ملموس في عملية الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. وقد تحققت نتائج ملموسة وهامة في هذا الصدد. ونعرب عن تقديرنا للالتزام الذي أعادت تأكيده الأطراف في العملية. ونتشاطر في الوقت ذاته الأمل الذي أعرب عنه الأمين العام في أن تُبذل المزيد من الجهود المتسقة والمستدامة من كلا الطرفين لإعادة تنشيط المحادثات فيما بينهما، فضلا عن تحقيق المزيد من النتائج الهامة.

في ذلك الصدد – ونظرا للانتخابات المرتقبة في كوسوفو – فإننا ندعو بريشتينا إلى إيلاء الاهتمام اللازم لتنفيذ جميع التدابير المتفق عليها في إطار الحوار الذي يسّره الاتحاد الأوروبي على وجه السرعة، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. ومن المهم أيضا أن تواصل بريشتينا السير على طريق الإصلاح، بدءا من تعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد، وصولا إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويحدونا الأمل في أن تسعى الحكومة الجديدة المنتخبة إلى إجراء تلك الإصلاحات على وجه السرعة عبر التعاون البناء من قبل جميع الأطراف.

وإذ نشدد على إعطاء الأولوية للمسار الأوروبي، ونشيد بالتقدم الكبير الذي أحرزته كوسوفو خلال السنوات الأخيرة، فإننا نهيب بمجلس الأمن أن ينظر في استعراض وجود الأمم المتحدة في كوسوفو، بما في ذلك إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بما يتسق مع إصلاح عملية حفظ السلام برمتها. ونرى أن من البديهي أن يتم ذلك بالتنسيق الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى في المنطقة، ولا سيما الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ونود أن نطلب مرة أخرى إلى الأمين العام تقديم توصيات في ذلك الصدد، بالنظر إلى أن البعثة قد شرعت بالفعل في توجيه جهودها إلى بناء الثقة والتعاون بين الطوائف. ونود توجيه انتباهه والمجلس إلى الفرصة المتاحة لتحسين التآزر بين البعثة والاتحاد الأوروبي، علاوة على تحسين تنسيقها مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى. وبالمثل، نؤيد الاقتراح الداعي إلى إعادة النظر في تواتر الإحاطات والتقارير التي يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن حتى تعبّر عن الحالة الراهنة في الميدان على نحو أفضل.

وأختتم بياني بالتشديد على أهمية البعد الإقليمي. وستواصل إيطاليا العمل – بصفتها رئيسة عملية برلين في عام ٢٠١٧– مع جميع بلدان غرب البلقان بغية وضع أولويات تعزيز التكامل والاستقرار والنمو الاقتصادي الصعيد الإقليمي. وتشارك بلغراد وبريشتينا مشاركة نشطة معا في تلك العملية. وفي ٢٤ أيار/مايو يُتوقع زيارة ستة وزراء من بلدان غرب

البلقان إلى روما للقاء وزير الخارجية الإيطالي في سياق التحضير لمؤتمر القمة الذي سنستضيفه في تريستا في ١٢ تموز/يوليه. ومن المتوقع أن يعطي مؤتمر القمة هذا قيمة مضافة لعملية التعاون الإقليمي ومسار التكامل الأوروبي لمنطقة غرب البلقان.

وستواصل إيطاليا العمل بصورة استباقية في غرب البلقان – في كوسوفو، عبر إسهامنا المستمر منذ أمد طويل في أنشطة الأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو، فضلا عن الإسهام على المستوى الثنائي. ويكتسي مستقبل المنطقة أهمية بالنسبة لأوروبا بأسرها، ولا سيما لإيطاليا.

ولذلك السبب، فإننا ندين بقوة تجدد الخطاب ذي النزعة القومية الانقسامية في جميع أنحاء المنطقة مؤخرا. ولتفادي عدم الاستقرار السياسي داخل بلدان المنطقة، ومنع مزيد من التدهور في العلاقات بين دول غرب البلقان، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي مبادرات أو تصريحات انفرادية من شأنها عرقلة الجهود المشتركة الرامية إلى تحسين التعاون وتعزيز الاستقرار. ونرى أن الوقت قد حان لأن تطوي جميع بلدان غرب البلقان صفحة الماضي وتعمل معا لصالح جميع شعوبها.

السيد صديكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية الشاملة والموضوعية. ونشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على آخر المستجدات بشأن التطورات الأخيرة.

ويود وفد بلدي الادلاء ببعض الملاحظات التالية. تؤكد التطورات التي حدثت في الأشهر الماضية ضرورة زيادة مشاركة كلا الجانبين بغية تيسير الحوار البنّاء على النحو المبيّن في الاتفاق الأول على المبادئ المنظِّمة لتطبيع العلاقات. ويتعين على الطرفين التركيز على تدابير بناء الثقة والأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والبيئية والإنسانية للعملية امتثالا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الإقليمية ذات الصلة لأجل الحفاظ على الأمن الشامل والدائم والاستقرار في كوسوفو.

وفي نفس الوقت، ينبغي ألا تسبب أي مبادرة مزيدا من التوتر وعدم الاستقرار هناك. وما تزال الحالة في كوسوفو بحاجة إلى الاهتمام المتواصل من قبل المجلس ما دامت بندا مدرجا في جدول أعماله. ومع ذلك، ما تزال هناك عدة مسائل معقدة، مثل انعدام الثقة والتعاون بين الطوائف وزيادة الكراهية ومشكلة الأشخاص المفقودين وحق كل من الصرب في كوسوفو والألبان في صربيا – في استخدام اللغة الأم. ومن الضروري للغاية التنفيذ الكامل للقوانين اللغوية وحماية طوائف الأقليات، كي تُكفل المساواة في الحقوق للجميع والحفاظ على التنوع الثقافي في كوسوفو وصربيا.

ويجب على كلا الجانبين اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القوانين اللغوية وإبداء الاحترام الكامل للتراث الثقافي لكل منهما. وينبغي أن تكون حماية التراث الديني والثقافي من أولويات السياسة العامة لأجل بناء الثقة بين الطائفتين في كوسوفو وصربيا. ونثني على التدابير الإضافية والمبادرات التي اتخذها المجتمع المدني لتعزيز الحوار بين صربيا وكوسوفو. ويجب على جميع الأطراف المعنية تعزيز وتشجيع الخطوات التي ترسخ تحرير شعب صربيا وكوسوفو، علاوة على إقناع السكان المحليين في كوسوفو على قبول نتائجها.

ومن الأهمية بمكان التواصل على نحو مكثف ويتوخى الدقة مع كلا الطرفين والطائفتين، فضلا عن الحفاظ على الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي جناها السكان المحليون في كوسوفو. ومن الضروري أن يدرك المقيمون هناك أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق الحكم الرشيد وسيادة القانون، ومعالجة مسائل البطالة والتعليم والرعاية الصحية

والمعاشات التقاعدية وغيرها من الاستحقاقات الأخرى. ومن شأن جميع هذه الأنشطة أن تساعد في الحصول على الدعم الذي تشتد الحاجة إليه.

وفيما يتعلق بموضوع حقوق الإنسان، فإن علينا التركيز بوجه خاص على تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والقرارات اللاحقة بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلاوة على ذلك، لن يتسنى تحقيق الاستقرار الاجتماعي إلا بمشاركة تامة من فريق الأمم المتحدة القطري، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومجموعات المجتمع المدني العاملة على تحقيق الحفاظ على السلام، وبالتالي، تعزيز بناء السلام ومنع نشوب النزاعات ومواصلة جهود الوساطة في كوسوفو. ويكتسي إحراز التقدم وتطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا أهمية حاسمة للأمن الإقليمي والدولي. وندعو كلا الجانبين إلى إبداء المزيد من الإرادة السياسية بهدف التغلب على الخلافات من خلال الحوار السياسي الحقيقي لأجل كفالة السلام والأمن في المنطقة.

السيد كاواموا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السفير ظاهر تانين، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وعلى خدمته المستمرة. وأود أيضا أن أشكر الوزيرة كوروبوفيتش والسفير تشيتاكو على ملاحظاتهما المستفيضة.

لقد انقضى قرابة ١٨ عاما منذ أن أنشأ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي اضطلعت بدور أساسي في استعادة السلم والاستقرار في كوسوفو والمنطقة. وقد نالت كوسوفو استقلالها لاحقا في عام ٢٠٠٨. وواصل الاتحاد الأوروبي دعم سيادة القانون بالعديد من الطرق، بما في ذلك عن طريق بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو. وتختلف الصورة اليوم في كوسوفو كثيرا عما كانت عليه في عام ١٩٩٩، في حين تقلص الدور المحوري الذي تضطلع به البعثة دون شك.

وتؤيد اليابان تأييدا تاما تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية في كوسوفو. ويتعين علينا أيضا التحلي بالوضوح إزاء أولوياتنا في مجلس الأمن حتى يتسم عمله بالمزيد من الكفاءة والفعالية.

ويواجه المجلس اليوم نزاعات وأزمات خطيرة في الشرق الأوسط وفي أفريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم. إن عبء عمل المجلس أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى. وبالمقارنة، ففي حين أن خطر العنف في كوسوفو لم يتلاشى تماما، فهو أقل بكثير مما هو عليه في هذه المناطق الأخرى. ويلاحظ أحدث تقرير للأمين العام (S/2017/387) أنه لم تقع حوادث عنف في كوسوفو حول الانتخابات الرئاسية الصربية الأخيرة أو أي حوادث كبيرة في شمال كوسوفو خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ولذلك، نعتقد أننا تأخرنا كثيرا في تعديل دورة تقديم الإحاطات الإعلامية التي ظلت قائمة منذ عام ١٩٩٩. ونعتقد أن دورة نصف سنوية أو أكثر ينبغي أن تكون أكثر من كافية.

ومن هذا المنطلق، ترى اليابان أنه يجب إعادة توجيه موارد حفظ السلام المحدودة لمعالجة الاحتياجات والأزمات الأكثر إلحاحا. وقد حان الوقت لكي يجري المجلس استعراضا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل تقييم الوظائف التي يمكن أن تقوم بها البعثة وحدها، فضلا عن التخفيضات المحتملة في عدد الموظفين.

ولا شيء من هذا هو لإنكار المسائل المعلقة التي تواجهها كوسوفو؛ والمصالحة بين الطائفتين الألبانية والصربية هي إلى حد كبير العنصر الأهم. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن العديد من صرب كوسوفو لا يزالون غير قادرين على العودة. وسيكون من المهم مواصلة الحوار الرفيع المستوى بين بريشتينا وبلغراد بتيسير من الاتحاد الأوروبي. وحتى تصبح كوسوفو

مجتمعا متعدد الثقافات حقا، لا بد من بذل جهود متواصلة لتوسيع نطاق المصالحة والتسامح، بما في ذلك عن طريق إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية.

كما تأمل اليابان أن تصبح كوسوفو عضوا متزايد المسؤولية في المجتمع الدولي. ولذلك فإننا نرحب ببدء نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي في العام الماضي. وفي نفس الوقت، نشير إلى اعتماد اقتراح بحجب الثقة عن الحكومة في ١٠ أيار/مايو، ونحث القادة على ضمان أن تواصل كوسوفو إحراز تقدم مطرد صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مع تجنب أي دعوات قومية ضيقة.

وأخيرا، أود أن أحيط علما بالسلام والاستقرار في كوسوفو وتقدمها الديمقراطي والنمو الاقتصادي الذي بلغ ٤ في المائة في العام الماضي. وأعتقد اعتقادا قويا بأن كوسوفو ستصبح بلدا متنوعا ومتعدد الثقافات من خلال المصالحة المجتمعية، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية العادلة، والجهود الدؤوبة التي يبذلها كل مواطن. وفي حين أنه ينبغي تقليص وجود الأمم المتحدة في كوسوفو في المستقبل، فإن دعمنا الثابت للتنمية والديمقراطية المستمرين في هذه الدولة الفتية سيبقى بدون تغيير.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر زميلنا السفير ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات في كوسوفو، التي بينت كيف أن استخدام اللغة يمكن أن يسبب مشاكل حقيقية وكيف يمكن أن يؤدي الكلام الفضفاض إلى وضع خطير..

كما أرحب بحضور الوزيرة نيلا كوبوروفيتش في جلسة اليوم، وأود أن أشكرها على بيانها. كما أشكر السفيرة السيدة فلورا تشيتاكو على ملاحظاتها.

وفي المناقشة السابقة (انظر S/PV.7891)، أوضحنا بشكل تام موقفنا فيما يتعلق بالحاجة إلى كفالة حل جميع المسائل المحيطة بكوسوفو بطريقة عادلة ومنصفة، دون تجاهل فوائد أي منها، كبيرة كانت أم صغيرة. ونود أن نكرر الإعراب مجددا عن تأييدنا للحل السلمي والودي لجميع المسائل العالقة بين بلغراد وبريشتينا وفقا لاتفاق بروكسل.

ونرحب كذلك بالجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في تيسير الحوار بين الطرفين، بما في ذلك عقد الاجتماعين رفيعي المستوى من جانب الممثل السامي للاتحاد المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ونحيط علما بآخر التطورات السياسية والأمنية في العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، ويساورنا القلق إزاء بطء التقدم في التنفيذ العملي لاتفاقات الحوار بين الطرفين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الصدد، فإن عدم اتخاذ خطوات ملموسة نحو إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، فضلا عن التأخر في إكمال عملية الإدماج القضائي في شمال كوسوفو، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2017/387)، ينبغي أن ينظر إليه باعتباره مصدرا للقلق.

ونلاحظ أيضا الجدل الدائر بشأن الاقتراح المتعلق بتحويل قوة أمن كوسوفو ورد الفعل القوي الذي أحدثته. ومن ناحية أخرى، نقر مع ذلك ببعض التطورات الإيجابية على النحو المبين في التقرير، بما في ذلك استئناف أعضاء الائتلاف السياسي لصرب كوسوفو مشاركتهم في الأنشطة الرسمية جمعية وحكومة كوسوفو، وإجراء التصويت للانتخابات الرئاسية الصربية في جميع أنحاء كوسوفو دون وقوع أي حادث، وتخفيف التوتر في شمال كوسوفو.

كما تؤيد إثيوبيا تماما العمل الذي ما برحت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تقوم به في تنفيذها للولايات

المكلفة بها في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولا سيما المساعي الحميدة لنزع فتيل التوترات وتعزيز الحلول التوافقية للمشاكل على أرض الواقع. ويحدونا الأمل في أن تواصل البعثة تعزيز الحوار السياسي وحقوق الإنسان، وتعزيز المصالحة المجتمعية، وكفالة الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة.

وفي الختام، أود الإشارة إلى أنه سيتم في نهاية المطاف، ضمان الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة، وذلك عندما يتحلى جميع الأطراف بالتصميم اللازم على التصدي للتحدي الحقيقي الذي يواجهونه. وفي هذا الصدد، نشجع كلا الطرفين على أن يظلا ملتزمين بالحوار والتفاوض بروح من التفاهم والتوافق بطرق مقبولة للطرفين.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية. واسمحوا لي أن أشارك الآخرين في الترحيب بالسفير تشيتاكو والوزير كوبوروفيتش في المجلس.

لقد مر أقل من ثلاثة أشهر منذ أن اجتمع المجلس لمناقشة الحالة في كوسوفو. وكما يوضح تقرير الأمين العام (S/2017/387)، فقد كانت فترة هادئة نسبيا، وهي فترة لا تستدعي اهتمام المجلس بهذه السرعة بعد جلستنا الأخيرة.

وفترة التهدئة هذه هي موضع ترحيب. إن التخفيف من حدة التوتر بين كوسوفو وصربيا، سواء في هذه القاعة أو في المنطقة، هو أمر أثق أننا جميعا نود أن نراه مستداما. ونرحب ترحيبا خاصا بسحب الاقتراح الداعي إلى تحويل قوة أمن كوسوفو إلى جيش. ونحن نشجع حكومة كوسوفو على مواصلة العمل مع المجتمعات المحلية في كوسوفو وشركاء منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن أي من هذه الخطوات.

وعلى الرغم من استقرار الفترة المشمولة بالتقرير، يساورنا القلق إزاء بطء التقدم في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ونحن نعلم جميعا أن مستقبل كوسوفو سيحدد في بروكسل وليس في هذه القاعة في نيويورك. ولذلك فمن الحيوي لكلا الجانبين الانخراط مجدداً والوفاء بالتزامهما بالحوار في أعقاب الانتخابات في صربيا والانتخابات المقبلة في كوسوفو في حزيران/يونيه.

وإذ تستعد كوسوفو الذهاب إلى صناديق الاقتراع، أود القول إننا نتطلع إلى انتخابات حرة ونزيهة وحكومة تجسد إرادة الشعب. وبمجرد تشكيلها، سيكون هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، بما في ذلك مواصلة الجهود بشأن مسائل من قبيل رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. وسيحظون في ذلك المسعى بتأييد كامل من المملكة المتحدة.

ومن المهم الاعتراف، هنا في هذه القاعة، بالتقدم الذي أحرزته كوسوفو على الصعيد الدولي منذ آخر اجتماع لنا، مع أنه لم يسجل في تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وقد أقيمت علاقات دبلوماسية مع بروناى وساموا، وافتتحت كوسوفو أول سفارة لها في أفريقيا بالسنغال. وفي إشارة أخرى إلى التكامل الدولي المتزايد باستمرار، أصبحت كوسوفو العضو الـ ١٨١ في المنظمة العالمية للجمارك، وهي خطوة ستحقق منافع اقتصادية لكل من يسمون كوسوفو وطنا لهم.

وهذا تقدم قلما نسمع عن إحرازه في المجلس. بل إننا نعود للوراء كل ثلاثة أشهر، بمقدار ٢٠ سنة تقريبا، إلى وقت الانقسام العرقي والخطوط المتقلبة على الخرائط، ولكن هذه الخطوط، في الحقيقة، قد تم وضعها منذ فترة طويلة. ولا تجسد هذه الاجتماعات صورة كوسوفو الآن بل تجسد ما كانت عليه. ولذلك، أود تكرار التأكيد على أنه قد حان الوقت ليقوم المجلس بخفض تواتر هذه الاجتماعات. ويجب أن تتكيف البعثة بنفس الطريقة التي يجب أن تتكيف بها هذه الاجتماعات، وذلك حتى تجسد الحالة الراهنة بصورة أفضل.

وننوه بالعمل الهام الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال سنوات عديدة لصالح كوسوفو، ونرحب بنشاطها بشأن خطة المرأة والسلام والأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكن الوقت قد حان كي تخطو البعثة خطوة إلى الوراء. ولذلك، فإننا نشعر بخيبة الأمل إزاء التحرك صوب زيادة ميزانية البعثة هذا العام، ولا سيما بعد النداءات العديدة في الاجتماعين الماضيين لتقليص حجم البعثة، خاصة نظرا لتخصيص أموال إضافية للمشاريع التي تركز على المسائل التي تشارك فيها بالفعل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

وبالنظر إلى الضغوط المفروضة على ميزانية حفظ السلام وابتعاد كوسوفو المستمر عن حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن، تعتقد المملكة المتحدة أن الأوان قد حان منذ أمد طويل لأن تخضع البعثة لشكل من أشكال إعادة التشكيل. ونتطلع إلى تلقي مقترحات من الأمانة العامة في الوقت المناسب.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر للسيد ظاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته الإعلامية.

كما أود الإعراب عن امتناني لمعالي سعادة السيدة نيلا كوبوروفيتش، وزيرة العدل في جمهورية صربيا، والسيدة فلورا تشيتاكو على بيانيهما.

للأسف، إن التسلسل السلبي للأحداث التي تسببت في زعزعة الاستقرار ويمكن أن تولد المزيد من التوترات في كوسوفو استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتأسف أوكرانيا لمحاولة المؤسسات في كوسوفو المضي قدما بشأن تحويل قوة أمن كوسوفو إلى قوة مسلحة، على الرغم من الشواغل التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن خلال مناقشتهم في شباط/فبراير (انظر S/PV.7891). ونحن نعتبر أن هذا النهج الهادف لفرض حقائق على أرض الواقع يؤدي إلى تصاعد التوترات في المنطقة. ويساورنا القلق إزاء إمكانية أن يتشكل خليط متفجرمن محاولة تحويل قوة أمن كوسوفو إلى جيش كوسوفو، مقترنا بتصاعد المشاعر القومية الإثنية. وهذا بالتأكيد لا يسهم في بناء الثقة لا بين الطوائف داخل كوسوفو ولا بين بلغراد وبريشتينا. ونثني على رد الفعل السريع من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة إزاء هذا التطور، ونرحب بقرار مؤسسات كوسوفو بالتراجع عن تلك المبادرة.

كما شهدنا المزيد من التطورات المقلقة فيما يتعلق بمسائل الممتلكات، وخطاب الكراهية الذي ينطوي على التطهير العرقي، والحوادث التي تنطوي على وجود مسافرين قادمين من كوسوفو، ومقاومة عملية العودة السلمية، فضلا عن قرار برلمان كوسوفو الداعي إلى تعليق الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ويشعر وفد بلدي بالإحباط بسبب عرقلة عمليات العودة المبلغ عنها، ولا سيما في إستوك. فخلال الزيارة الأولى لمجلس الأمن إلى كوسوفو عام ٢٠٠٠، التي شاركت فيها أوكرانيا، تم تقديم إستوك بوصفها منطقة محتملة لعمليات عودة الصرب. ولكن بعد سبعة عشر عاما، لم يتغير شيء، ويستخدم معارضو عمليات العودة نفس الحجج القديمة.

وكل هذه التطورات لا تسهم في تعزيز روح الانضباط والتعاون اللازمين لتحقيق التقدم اللازم بشأن تنفيذ الالتزامات المتفق عليها. وفي ظل هذه الخلفية، نرحب بجهود الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للحفاظ على السلام والاستقرار في كوسوفو. فالإجراءات التي يتخذونها تعد حيوية من أجل نزع فتيل التوترات وتفادي أي تدهور إضافي للحالة. ونكرر التأكيد على دعوتنا للقادة السياسيين في بلغراد وبريشتينا من أجل العمل بنشاط على

تجنب أعمال الاستفزاز والمواجهة والتصعيد التي تفضي إلى نشوب نزاع. ومن المهم مواصلة تنفيذ التزاماتهم، مما يجعل يعود بالنفع على جميع من يعيشون في المنطقة وتعزيز منظورهم الأوروبي.

وتود أوكرانيا أن تغتنم هذه الفرصة للترحيب بإجراء الانتخابات الرئاسية الصربية في كوسوفو بصورة سلمية. ويسرنا أنه على الرغم من وجود بعض الصعوبات، وفقا لتقرير الأمين العام، فإنه

”لم يبلغ عن وقوع حوادث أمنية فيما يتعلق بالتصويت أو جمع الأصوات أو نقلها في كوسوفو“ (S/2017/387، الفقرة ١٢).

ونتفق تماما مع ملاحظات الأمين العام بأن

”الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي هو أفضل آلية متاحة لإيجاد الحل السلمي للخلافات، لصالح كلا الجانبين“ (المرجع نفسه، الفقرة ٤٧).

ونؤيد تعزيز الدور الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي في المنطقة، الذي أثبت أنه دور بناء وساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية السلمية للبلدان في غرب البلقان وأوروبا بوجه عام.

وأخيرا، فعلى نحو ما فعلنا من قبل، نؤيد الدعوة التي نادت بها العديد من الوفود الأخرى لإعادة النظر في انتظام تقديم الإحاطات الإعلامية للمجلس بشأن كوسوفو وبدء مناقشات مركزة بشأن إعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

السيد إنكوستي جوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني للسيد تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الراهنة في كوسوفو.

كما أود الإعراب عن امتناني لمعالي السيدة كوبوروفيتش، وزيرة العدل في جمهورية صربيا، والسيدة تشيتاكو على بيانيهما.

تدعو بوليفيا إلى تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك الاحترام الكامل لسيادة صربيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. ونعتقد أن محاولة إنشاء جيش كوسوفو يتعارض مع هذا القرار ويهدد التقدم المحرز بين الطرفين. وبناء على ذلك، فإن هذا النوع من الإجراءات أو حتى أي عمل يؤدي إلى تصاعد العنف، لا يفضي إلى تعزيز إيجاد حل سلمي ولذلك يجب تجنبه. ونعتقد أنه يجب تهيئة بيئة بناءة بغية تحقيق حلول تؤدي إلى إحراز تقدم وتحقيق الاستقرار. ولذلك، نشيد بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد، الذي يفتح الطريق أمام إيجاد حل دائم من أجل إنهاء النزاعات التي تؤثر على المنطقة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على الطرفين الامتناع عن إصدار بيانات تتضمن تصريحات عدوانية ومؤججة للمشاعر.

وتشجع بوليفيا الطرفين على مواصلة العمل معا، ولا سيما بشأن الاتفاق المتعلق بإنشاء رابطة البلديات الصربية المشمولة في حوار بروكسل مما يؤدي إلى تحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان للصرب في كوسوفو وميتوهيا اللتين يمثلون فيهما أغلبية السكان. ونشدد على العودة الطوعية لتسعين فردا من أهالي الطوائف التي لا تشكل أغلبية، وبخاصة طوائف الروما والأشكاليين والمصريين. وعلاوة على ذلك، تشجب بوليفيا إعاقة عودة المشردين داخليا في مناطق معينة في كوسوفو. كما ندعو الطرفين إلى التكاتف لضمان عودتهم الآمنة إلى ديارهم.

وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فإننا نسلط الضوء على ما تم إنجازه من عمل وما بُذل من جهد بالتعاون مع السلطات في كوسوفو من أجل الموافقة على التشريعات التي تعزز القدرات التي تكفل حماية

التراث الثقافي والديني، فضلا عن عملها في عقد مناقشة مائدة مستديرة مفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن في كوسوفو، بشأن موضوع ”دور المرأة في المصالحة: بناء السلام والأمن في كوسوفو“. ونعتقد أن المرأة هي الجهة الفاعلة الرئيسية في بناء الثقة والسلام في الأجل الطويل في المنطقة.

وندعو الطرفين إلى الامتناع عن ارتكاب الأعمال العدوانية التي تتنافى مع المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وندعو الطرفين إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع من خلال الحوار وواجب التفاوض وفقا لأحكام القانون الدولي. ويجب بذل جهود من هذا القبيل من أجل تحقيق سلام دائم، يعود، على المدى الطويل، بالفائدة على المنطقة إذا أظهر الصرب والكوسوفيون الإرادة لحل خلافاتهما بمساعدة من المنظمات الإقليمية.

وبوليفيا تقدر الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي وتتفق مع ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2017/387)، الذي أشار إلى أن،

> ”الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي هو أفضل آلية متاحة للحل السلمي للخلافات، لصالح كلا الجانبين. ولا يمكن لأي من الطرفين إحراز التقدم إلا بالطرق السلمية، بغض النظر عن الدورات الانتخابية ومعاملات السياسة اليومية...“. (S/2017/387. الفقرة ٤٧)

وأخيرا، تقدر بوليفيا عمل وجهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونشجع على مواصلة جهود بناء الثقة، فضلا عن استخدام الوسائل السلمية والحوار بغية تعزيز السلام، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

السيدة أودوار (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي أن أشكر السيد تانين على إحاطته الإعلامية، فضلا عن ممثلي صربيا وكوسوفو على بيانيهما.

وفي البداية، أود أن أؤكد، مرة أخرى، كما فعل آخرون من قبلي، أننا نأمل أن يستعرض مجلس الأمن مدى تواتر نظره في الحالة في كوسوفو. وبما أن المجلس يواجه عبء عمل متزايدا باطراد، لم يعد هناك أي مبرر للإبقاء على جلسات الإحاطات الإعلامية الفصلية بشأن مسألة كوسوفو، التي لا تضاهي مسألة الأزمات التي يتعين على المجلس الانخراط فيها بصوة قوية.

ونعتقد أن التطورات الإيجابية التي شهدناها خلال السنوات الأخيرة في كوسوفو في مجال تعزيز المؤسسات تبرر أيضا رغبتنا في إعادة تركيز إجراءات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فضلا عن تنسيقها مع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى في كوسوفو. وندعو الأمين العام مرة أخرى إلى تقديم توصيات بشأن هذه المسألة في تقريره المقبل. فالجمود الحالي غير مقبول نظرا لأن من مسؤوليتنا بوصفنا أعضاء مجلس الأمن أن نضمن مواءمة التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة بشكل كامل مع الحالة في الميدان. وللأسف، لم يعد الأمر كذلك في الوقت الراهن.

وفرنسا مقتنعة بأن مستقبل كوسوفو لم يعد مسألة ملحة بالنسبة للمجلس؛ بل إنه يندرج في سياق الحوار السياسي بقيادة الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا. وفي هذا الصدد، من المهم أن تظهر الأطراف أعلى مستوى من الالتزام الاستباقي. وعلاوة على مجرد إعلانات النية، نتوقع أن تُنفذَ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها تنفيذا فعالا في أقرب وقت ممكن، بما فيها الاتفاق المتعلق بإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، الذي يمثل جانبا أساسيا من جوانب الحوار. ونحن بالتالي نحث سلطات كوسوفو والسلطات الصربية على تكثيف جهودهما، لا سيما بشأن هذه المسألة، بغية تحقيق المزيد من النتائج الملموسة في الأشهر المقبلة. وهذا موضوع سنواصل متابعته عن كثب.

إن تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا يظل، على وجه العموم، شرطا مسبقا أساسيا لتقدم كل منهما على الطريق نحو التكامل الأوروبي، الأمر الذي جرى تشجيعه مرة أخرى في المجلس الأوروبي في ٩ و ١٠ آذار/مارس.

وبعد فترات من القلاقل في الأشهر الأخيرة، فإننا نتوقع أكثر من أي وقت مضى أن تبدي جميع الأطراف الفاعلة المسؤولية وضبط النفس، وهي نقطة تزداد أهميةً في ضوء الانتخابات المقبلة في كوسوفو. وفرنسا مقتنعة بأن تصاعد الخطاب القومي، المقترن أحيانا بإشارات مجتمعية، يشكل تهديدا لاستقرار المنطقة، الذي ينشده شعبا كوسوفو وصربيا معا .

وفي هذا الصدد، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا على الصعيد المحلي فيما يتعلق بهدم جدار ميتروفيتشا مثال إيجابي، يبين أنه يمكن إيجاد حلول ملموسة لتعزيز التعايش السلمي بين الطوائف، بعيدا عن الاستفزاز سياسي وأي خطاب انقسامي. والمشاركة الأخيرة للمواطنين الصرب الذين يعيشون في كوسوفو في الانتخابات الرئاسية الصربية بدون أي حوادث خطيرة، بفضل عمل المؤسسات الانتخابية في كوسوفو وصربيا ودعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تطور مشجع آخر نرحب به. وأخيرا، إن اختيار الرئيس ثاتشي تفضيل اتباع نهج شامل فيما يتعلق بإمكانية تحويل مركز قوات أمن كوسوفو هو أيضا إجراء من المرجح أن يؤدي إلى تفادي تصعيد التوترات، التي قد تكون غير ضرورية وخطيرة.

ومواصلة جهود كوسوفو الرامية إلى توطيد سيادة القانون يجب أن تظل أولوية أيضا. ويشمل ذلك مكافحة التطرف بجميع أشكاله. ونرحب بالالتزام غير المشروط لكوسوفو في هذا الصدد، على الصعيد المحلي وفي التحالف العالمي لمكافحة داعش.

وأخيرا، أود أن أختتم ملاحظاتي بالإشارة إلى التزام فرنسا بعلاقة الثقة التي ما انفكت تربطنا مع صربيا وكوسوفو، فضلا عن دعمنا للمصالحة في المنطقة وتنفيذ الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى أن القضاء الفرنسي أصدر بصورة مستقلة قرارا في قضية هاراديناي. والسلطات الفرنسية لا يمكنها التعليق على ذلك القرار القضائي، لكنه ينبغي ألا يفسر سياسيا بأي حال من الأحوال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلا لأوروغواي.

أشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وبالمثل، أود أن أشكر وزيرة العدل في صربيا، السيدة نيلا كوبوروفيتش، على مداخلتها. وأحيط علما بالبيان الذي أدلت به السيدة فلورا تشيتاكو.

اسمحوا لي أن أبدأ بالتشديد، كما ذكرت في مناسبات أخرى، على أن أوروغواي تدافع عن الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بوصفه الأساس القانوني لتسوية الحالة في كوسوفو. فالاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية مبدأ أساسي من مبادئ السياسة الخارجية في أوروغواي.

ونعتقد أن من الضروري أن يتواصل الحوار بين بريشتينا وبلغراد الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وفي هذا الصدد، نعرب عن دعمنا الكامل لتلك العملية. فتوقف الحوار والتأخير في تنفيذ الاتفاقات الدولية مصدر للتوتر وعدم الثقة في المنطقة.

وفي ضوء الحالة السياسية التي تواجهها كوسوفو في الوقت الراهن، فإنا نشجع القادة على العمل بطريقة بناءة والسعي إلى التعجيل باستئناف محادثات بلغراد وتنفيذ الاتفاقات المبرمة. والتقدم المحرز بشأن الالتزامات التي تم التعهد بها سوف يسهم في تحقيق الاستقرار على الصعيدين المحلي والدولي، وتحسين الظروف وتطوير إمكانات الناس إلى أعلى مستوى.

ونؤمن إيمانا راسخا بطريق المصالحة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري المضي قدما نحو الحقيقة والعدالة. وعلى الرغم من سنوات من العمل، ما زالت هناك ١ ٦٦٤ من حالات الأشخاص المفقودين دون حل، والعديد من الأسئلة الرئيسية ما زالت مطروحة. ومن الضروري إحراز تقدم في هذا المجال. فأسر المختفين تستحق الحصول على معلومات بشأن مصير أحبائها. وتلك مسألة أساسية تتعلق بالدفاع عن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن معالجة حالة الأشخاص المشردين داخليا ضرورية لتحقيق المصالحة. وجهود المسؤولين المحليين لعرقلة عمليات العودة تثير القلق.

وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل الجهود على المستوى المحلي وفي البلدان المجاورة لمكافحة خطاب القومية الإثنية والتحريض على مشاعر الكراهية والاستياء. فقد كان التمييز والتعصب القومي سبب محن شديدة للبشرية. واحترام الخصوصيات الدينية والثقافية لكل طائفة، فضلا عن السياسات الموجهة نحو فئات الأقليات، أمر أساسي لتوطيد السلام.

وتضطلع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بعمل هام من أجل سكان كوسوفو، عن طريق التعاون مع قادة بريشتينا وبلغراد. كما تعمل البعثة على المستويات الإقليمية والبلديات والمجتمعات المحلية التي تقوم فيها، من بين أنشطة أخرى، بإدارة الأنشطة الموجهة إلى فئات الأقليات والشباب. وأود على وجه الخصوص أن أسلط الضوء على اليوم العالمي المفتوح بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي كان موضوعه ”دور المرأة في المصالحة: بناء السلام والأمن في كوسوفو“، المعقود في ١٥ آذار/مارس تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتعتقد أوروغواي أن مشاركة المرأة على جميع المستويات لا غنى عنها لتحقيق عمليات السلام المستدام.

فالحقيقة والعدالة والمصالحة والأمن والمساواة في الحقوق والضمانات والعمليات الشاملة للجميع هي أسس السلام المستدام.

وأود أن أنوه، علاوة على عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بدور الاتحاد الأوروبي بوصفه ميسرا للحوارات وشريكا متعاونا وبعمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبقوة كوسوفو وببعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وكذلك بالدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.